تقدمة الكتابين: دراسة

بقلم

الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي

الطبعة الأولى
ربيع الأول ١٤١٩هـ = تموز ١٩٩٨

جميع حقوق الطبع محفوظة
لمحقق الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول

التحقيق

في مسائل الخلاف

تصنيف شيخ الإسلام

الإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي

المتوفى سنة ٥٩٧ هـ

ومعه

تنقيح التحقيق

تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

٦٧٣ - ٧٤٨ هـ

يطبعان لأول مرة كاملين في اثني عشر مجلداً

بالفهارس العلمية عنهما

أربع نسخ خطية عزيزة

حققها، ووثق أصولها، وخرج حديثها، وصنع فهارسها

الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي

دار الوعي العربي
حلب - القاهرة

مكتبة ابن عبد البر
حلب - دمشق

لـــي هِمَّـــةُ فـــي العلْـــمِ مـــا إنْ مِثْلُهـــا
وَهِـــيَ التـــي جَنَـــتِ النُّحَـــوُلَ هـــي التـــي
خُلِقَـــتْ مِـــنْ العِلْـــقِ العظيـــم إلـــى المُنَـــى
دُعِيَـــتْ إلـــى نَيْـــل الكَمـــالِ فَلَبَّـــتِ

ابن الجوزي
ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ١/ ٤٢٨

* * *

بـــأصبعـــيَّ هـــاتَيْـــن كَتَبْـــتُ أَلْفَـــيْ مُجَلَّـــدَةٍ

ابن الجوزي
مرآة الزمان: ٨/ ٤٨٢

الناشر
دار الوعي ـ حلب
الجمهورية العربية السورية
ص.ب ١٧٠٠٧ الحمدانية ـ حلب
هاتف وفاكس: ٧٢٥٣٠٦
هاتف ٢٣١٧٧٧
القاهرة: ٢٦٠٨١١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى شيخنا والفتى فضيلة الأستاذ الدكتور «أحمد بدر الدين حَسّون»... سمعت عن أحاديثك ودروسك الشيقة قبل أن ألقاك، ولما لقيتك وأنصتُّ لدروسك وجدت فيها المعاني الرائقة التي تصدر من العالم العامل الذي أغنى بعلمه إغناء المطر، وسما إلى المعالي سُموَّ الشمس وسار في منازلها مسير القمر، وقد أوْحى الله لقلبِكَ ما أوْحاهُ إلى النَّحْلِ، غير أنها تأوي إلى المكان الوَعْرِ وأنت تأوي إلى البيان السَّهْلِ الذي من شأنه أن يجتني من ثمرات ذات أرواح لا ذات أكمام، ويخرجُ من نفثاته شراب مختلف طعمه فيه شفاء للأفهام، فهذا بيان شيخنا الذي حلا فامتلأت بحديثه المحافل، فلا نملك إلا الإقرار بفضله وهو الصديق الصدوق الذي لا تنام صداقته عن أصحابه ولا تغفل مروءته عن غير أصحابه، غنيٌّ عن كل لقب بمكارم أخلاقه وسماحة شيَمِهِ كالذّهبِ النّضارِ لا يزيده تقادُمِ الأيام إلا سناءً وسنىً.

قالوا في ابن الجوزي

* شَيْخُنا جمالُ الدين صاحبُ التصانيفِ في فنونِ العلومِ من التفسيرِ والفقهِ والحديثِ والتواريخِ وغيرِ ذلك، وإليه انتهتْ مِعْرِفَةُ الحديثِ وعُلومِهِ، والوقوفُ على صحيحهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وكانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ كَلاماً، وأَتمهم نظاماً، وَأَعذبهم لساناً، وأجودهم بَيَاناً.

ابن الدُّبَيْثي في تاريخه
مرآة الزمان: ٨/ ٤٨١

* كان ابنُ الجوزيِّ لطيفَ الصُّورةِ، حُلوَ الشمائلِ، رَخيم النَّغمة، مَوْزونَ الحركاتِ والنَّغماتِ، لذيذَالمُفاكهةِ، يحضر مجلسَه مئةُ ألفٍ أو يزيدون، لا يضيِّعُ من زمانهِ شيئاً، يكتُبُ في اليومِ أربعَ كراريسَ، وله في كلِّ علمٍ مشاركةٌ، لكنَّه كانَ في التفسير من الأعيان، وفي الحديث من الحُفَّاظِ، وفي التاريخ من المتوسِّعين، ولديهِ فقهٌ كافٍ.

الموفق عبد اللطيف البغدادي
سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٣٧٧

* بَرَعَ في العُلومِ، وتَفَرَّدَ بالمنثورِ والمَنْظوم، وفاقَ على أُدَباء مِصْرِهِ، وعلا على فُضَلاءِ عَصْرِهِ، تَصانيفهُ تزيدُ على ثلاث مئةٍ وأربعين مصنَّفاً ما بين عشرين مجلداً إلى كراسٍ، وما أظنُّ الزَّمان يَسْمَحُ بمثلِهِ. . .

ابن البُزُورِيّ في تاريخه
سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٣٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

اَللّهُمَّ إنَّا نَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ حَوْلٍ وقُوَّةٍ، ونَستعينكَ ونَستهديكَ، ونعوذُ برضاكَ من غَضَبِكَ، فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكِ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحيم، رَبَّنا ولا تَجْعَلنا مِنَ الّذين فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ.

الشيخُ الإمام العلامة، الحافظ المفسر، شيخُ الإسلام، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر بن الجوْزي ينتهي نسبه إلى خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق، البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف.

ترجم له ابن الأثير في الكامل (١٢/ ١٧١)، وابن نقطة في التقييد (٢/ ٩٧) وسبطه في مرآة الزمان (٨/ ٣١٠ ـ ٣٢٦)، والمنذري في التكملة (١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)، وابن الساعي في الجامع (٦٥/ ٦٧)، وأبو شامة في ذيل الروضتين (٢١/ ٢٧)، وابن خلكان في وفيات الأعيان (٣: ١٤٠ ـ ١٤٢)، وأبو الفداء صاحب حماة في المختصر في أخبار البشر (٣: ١٠١)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢١: ٣٦٥ ـ ٣٨٤) وتذكرة الحفاظ (٤: ١٣٤٢ ـ ١٣٤٨) والعبر (٤/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨) ودول الإسلام (٢: ٧٩) والنعّال البغدادي في مشيخته: ١٤٠، وفي المختصر المحتاج إليه (٢: ٢٠٥ ـ ٢٠٨) والدمياطي في المستفاد في ذيل تاريخ بغداد (١٥٥ ـ ١٥٦)، وابن الوردي في تتمة المختصر (٢: ١٧٦ ـ

١٧٧) واليافعي في مرآة الجنان (٣: ٤٨٩ ـ ٤٩١)، وابن كثير في البداية والنهاية (١٣: ٢٨ ـ ٣٠)، وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٩ ـ ٤٣٣)، والجزري في غاية النهاية (١: ٣٧٥)، وابن تَغْري بِرْدي في النجوم الزاهرة (٦: ١٧٤ ـ ١٧٦)، والسيوطي في طبقات الحفاظ (٤٧٧ ـ ٤٧٨)، وطبقات المفسرين: ١٧، والداودي في طبقات المفسرين (١/ ٢٧٠ ـ ٢٧٤)، والعيني في عقد الجمان (١٧/اللوحة ٢٦١)، وابن العماد في شذرات الذهب (٤/ ٤٢٩ ـ ٣٣١)، والعليمي في المنهج الأحمد (٣١١).

* * *

أقوال العلماء فيه

كتب ابن الجوزي بخطه ما لا يوصف كَثْرَةً، وحصلَ له من الحُظوة في الوعظ ما لم تحصل لأحد قط، وحضرَ مجالسه ملوك ووزراء وخلفاء من وراء السِّتْر.

قال سِبْطه: سمعتُ جدي يقول على المنبر: كتبتُ بأصبعيَّ أَلْفَي مجلَّدة، وتاب على يديَّ مئة ألف، وأسلم على يديَّ عشرون ألفاً، قال: وكان يَخْتِمُ في كلِّ أسبوع خَتمة، ولا يخرج من بيته إلا إلى الجمعة أو المجلس.

ثم سَرَدَ سِبْطُه مصنَّفاته إلى أن قال: فمجموع تصانيفه مئتان ونيِّفٌ وخمسون كتاباً[1].

وقال الموفَّق عبد اللطيف: كان ابنُ الجَوْزي لطيفَ الصُّورة، حُلْوَ الشَّمائل، رخيم النَّغْمة، موزون الحركات والنَّغمات، لذيذ المُفَاكَهة، يحضرُ مجلِسَه مئةُ ألف أو يزيدون، لا يضيِّع من زمانه شيئاً، يكتب في اليوم أربع كراريس، وله في كل عِلْم مشاركة؛ لكنه كان في التَّفْسير من الأعيان، وفي الحديث من الحُفَّاظ، وفي التاريخ من المتوسِّعين، ولديه فِقْهٌ كافٍ[2].

وقال ابن خلكان: «عَلاَّمة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة

---

(١) مرآة الزمان (٨/ ٣١١)، وذيل الروضتين: ٢١.

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١: ٣٧٧).

الوعظ، صنف في فنون عديدة وكُتبه أكثر من أن تعد»[١]

وقال تلميذه أبو محمد الدبيثي: إليه انتهت معرفة الحديث وعلومه، والوقوف على صحيحه وسقيمه، وله في المصنفات من المسانيد والأبواب، والرجال، ومعرفة ما يحتج به في أبواب الأحكام والفقه، وما لا يحتج به من الأحاديث الواهية، والموضوعة، والانقطاع، والاتصال، وله في الوعظ العبارة الرائقة، والإشارات الفائقة، والمعاني الدقيقة، والاستعارة الرشيقة»[٢]

* * *

(١) وفيان الأعيان (٢/ ٣٢١).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٤١٨)، وسيرأعلام النبلاء (٢١/ ٣٧٣).

حفظه وإتقانه للحديث

كتب ابن الجوزي الحديث وله إحدى عشرة سنة وسمع قبل ذلك على حد قوله[١]

وقال ابن الساعي: روى الحديث عن خلق كثير وسمع الناس منه وانتفعوا به وكتب بخطه ما لا يدخل تحت الحصر وخرج التخاريج، وجمع شيوخه، وأفرد المسانيد وبين الأحاديث الواهية والضعيفة»[٢]

ويقول هو في سياق ذكر مصنفاته في شتى العلوم:
«وفي الحديث: كتباً منها «جامع المسانيد» و«الحدائق» و «نفي النقل» وكتباً كثيرة في الجرح والتعديل»[٣].

ومن تآليفه الأخرى في الحديث:

كتاب «الأحكام الكبير» و«التعليق على السنن الكبرى للبيهقي».
قال الذهبي: «كان مبرزاً في التفسير وفي الوعظ وفي التاريخ ومتوسطّاً في المذهب، وله في الحديث اطلاعٌ تام على متونه، وأما الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوق المحدثين، ولا نقد الحفاظ المبرزين..»[٤].

---

(١) المنتظم (٧/ ١٨٢) ط الهندية.
(٢) الجامع المختصر لابن الساعي (٩/ ٦٦).
(٣) دفع شبه التشبيه ـ لابن الجوزي ص (٩٦).
(٤) طبقات المفسرين للسيوطي (١٧).

عنايته بالفقه

قال أبو معتوق محفوظ بن معتوق بن البُزوري في «تاريخه» في ترجمة «ابن الجوزي»:

«فأصبح في مذهبه إماماً يشار إليه ويعقد الخنصر في وقته عليه»[١].

يقول في مقدمة كتابه «دفع شبه التشبيه»: «اعلم وفقك الله تعالى أني لما تتبعت مذهب الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى رأيته رجلاً كبير القدر في العلوم، قد بالغ رحمة الله عليه في النظر في علوم الفقه ومذاهب القدماء حتى لا تأتي مسألة إلا وله فيها نص أو تنبيه إلا أنه على طريق السلف، فلم يصنف إلا المنقول، فرأيت مذهبه خالياً من التصانيف التي كثر جنسها عند الخصوم...

وما رأيت لهم تعليقة في الخلاف ـ أي الحنابلة ـ إلا أن القاضي أبا يعلى قال: كنت أقول ما لأهل المذاهب يذكرون الخلاف مع خصومهم ولا يذكرون أحمد؟ ثم عذرتهم إذ ليس لنا تعليقة في الفقه.

قال ـ أي أبو يعلى ـ فصنفت لهم تعليقة.

قال عنها ابن الجوزي: وتعليقته لم يحقق فيها بيان الصحة والطعن في المردود، وذكر فيها أقيسة طردية، ورأيت من يُلقى الدرس من أصحابنا من يفزع إلى تعليقة «الاصطلام» أو «تعليقة أسعد»، أو «تعليقة العاملي» أو «تعليقة الشريفة» ويستعير منها استعارات، فصنفت لهم تعاليق منها «كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف» ومنها «جَنَّة النظر وجُنَّة الفطر»

---

(١) فتح المغيث ص (١٠٧).

ومنها «عمدة الدلائل في مشهور المسائل» ، ثم رأيت جمع أحاديث التعليق التي يحتج بها أهل المذاهب وبينت تصحيح الصحيح وطعن المطعون فيه، وعملت كتاباً في المذاهب أدخلتها فيه ، وسميته «الباز الأشهب المنقض على مخالفي المذهب» وكتاب «مسبوك الذهب» وكتاب «البلغة» وكتاب «منهاج الوصول على علم الأصول»[١] .

ولقد قامَ رجالُ المذهبِ الحنبلي بأعمالٍ جليلة أفادَتْ طالبيه، وعبَّدت طرائق الوصول إليه، فجمعوا المروي عن الإمام أحمد، وعُنوا به عناية كبيرة، ورجَّحوا بين الروايات المختلفة، وقارنوا في المسائل المتعددة بينه وبين المذاهب الفقهية الأخرى، حتى جاءت النوبة لابن الجوزي صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة في أنواع العلم من التفسير والحديث والفقه والوعظ والأخبار والتاريخ وغير ذلك.

ولقد درس الفقه على «ابن الزاغوني» و«أبي بكر الدينوري» والقاضي أبي يعلى، ودرَّس في عدة مدارس في بغداد، وألف فيه المؤلفات الضافية التي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم .

* * *

(١) دفع شبه التشبيه، ص (٩٧).

منهج ابن الجوزي في «التحقيق»

مطمح المؤلف من هذا الكتاب ـ الكتب المصنفة في اختلاف الفقهاء ـ وصف النسخ الخطية المعتمدة في نشر التحقيق والتنقيح ـ حول اسم الكتاب ـ موارد ابن الجوزي ـ التنقيح، وبعض خصائصه ـ مقارنة بين أقوال ابن الجوزي والذهبي وابن حجر في رواة كتاب «التحقيق» ـ خاتمة.

ذكر ابن الجوزي في مقدمته لهذا الكتاب ـ هدفه منه، فقال: في تقدمته إنه «كتابٌ نذكر فيه مذهبَنا في مسائل الخلاف ومذهب المخالف، ونكشف عن دليل المذهبين من النَّقل كشف مناصف، لا نميل لنا ولا علينا فيما نقول ولا نجازف، وسيحمدنا المطلع عليه ـ إن كان منصفاً والواقف، ويعلم أنا أوْلى بالصحيح من جميع الطوائف، والله الموفق لأرشد الطرق وأهدى المعارف».

من أجل هذا ذكر المصنف (٨١٧) مسألة، وروى حوالي (٢٥٠٠) حديثاً تغطي هذه المسائل كلها، التي رتبها على أبواب الفقه، بدءاً بالمياه والطهارة، إلى مسائل القضاء، والشهادات، والإقرار، والعتق، فشمل الفقه الإسلامي كله.

ولم يكن المصنف أول من كتب في هذا الموضوع، بيد أنه المصنف في علوم إسلامية كثيرة من التفسير إلى الحديث، إلى الفقه، إلى الأدب

والشعر، يضيف مسائل الخلاف الفقهية بين مذهبه الحنبلي[١]، ومذاهب أهل السنة الأخرى، من واقع روايته للأحاديث النبوية وبإسناده، فيحقق المطمح الذي سعى إليه من وراء تصنيفه لهذا الكتاب.

* * *

(١) في ترجمته من سير أعلام النبلاء (٢١: ٣٦٦): الحنبلي الواعظ، صاحب التصانيف.
وفي ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٩): الفقيه الواعظ شيخ وقته وإمام عصره.

الكتب المصنفة في اختلاف الفقهاء

لقد اتفقت الأمة اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ وعلى أنَّ كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا الرسول ﷺ، وليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة يَعْتَقِدُ مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سننه: دقيق ولا جليل، ولكن الفقهاء اختلفوا في الأحكام الفقهية بسبب اختلافهم في الأصل الذي بنيت عليه آراؤهم، أي: الخلاف في ثبوت النص، وهذا خاص بالرواية والنقل، ومنه ما يرجع إلى اختلافهم في وسائل الفهم والنظر، بحسب قواعد اللغة وأوضاعها المعروفة مع اتحادهم في الأصل الذي رجعوا إليه، وكذلك الأحكام المستمدة من السنة، لا يرجع اختلافهم فيها، إلى اختلافهم في السنة من ناحية أنها الأصل الثاني الذي تقوم عليه الأحكام الشرعية، وأنها مبينة للكتاب، وإنما يرجع الاختلاف فيها تارة إلى الاختلاف في فهمها، وتارة إلى عدم العلم بها، وتارة إلى عدم وثوق بعضهم بروايتها، على حين وثق بعضهم الآخر بها، أواعتقد البعض أنَّ ذلك الحكم منسوخ.

ومنذ القرن الأول صدر عن علماء الأمصار أقوال وفتاوى في المسائل، هذه الأقوال والفتاوى تحولت إلى مذاهب وصارت علماً ينبغي لمن أفتى أن يكون عالماً بقول من تقدم، وإلا فلا يفتي[1].

وبدأت المصنفات التي تتعرض لذكر الأقوال المتعددة في المسألة الواحدة في وقت مبكر.

---

(١) ذكره ابن قيم الجوزية في أعلام الموقعين (١: ٥٤).

* فألّف أبو حنيفة النعمان (م ١٥٠) كتاب اختلاف الصحابة عن ما ذكره السيد أبو الوفا الأفغاني في مقدمة كتاب «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» الذي نفسه يعد من المصنفات في اختلاف الفقهاء وهو من تأليف الإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (م ١٨٢) تلميذ الإمام أبي حنيفة النعمان، وله أيضاً كتاب «الرد على سير الأوزاعي».
* أما تلميذ أبي حنيفة محمد بن الحسن الشيباني (م ١٨٩) فقد صنف «الحجة في اختلاف أهل الكوفة وأهل المدينة» يقصد الإمام مالك وتلاميذه وهذا الكتاب مطبوع بالهند بتحقيق مهدي حسن الكيلاني.
* الإمام الشافعي (م ٢٠٤) ضَمَّن كتابه «الأم» كتباً وأبواباً متعددة من اختلاف الفقهاء معه، وبعض مناظراته معهم.
* محمد بن خويز منداد البصري المالكي، أبو عبد الله، له كتاب كبير في «الخلاف» ـ ذكره ابن عبد البر في الاستذكار (١ الفقرة١٧٠) أتى على مسائل الفقه الإسلامي، وجاء بحجج المالكية، وله اختيارات انفرد بها عن مالك.
* أبو جعفر بن جرير الطبري (م ٣١٠) صنف «اختلاف الفقهاء»، وقد نشره الدكتور فريدريك كرن، كما صنف «تبصير أولى النهى في معالم الهدى» في اختلاف الفقهاء، منه نسخة خطية بمكتبة (الاسكوريال) من(٢٤) ورقة ـ لعلها ناقصة ـ.
* ابن المنذر (م ٣١٨) وهو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الذي بلغ ذروة العلم في الفقه والحديث وعرف بـ «فقيه مكة وشيخ الحرم» صنف في اختلاف العلماء كتباً لم يصنف أحد مثلها، واحتاج إلى كتبه الموافق والمخالف، له كتاب السنن والإجماع والاختلاف وهو كتاب حافل كبير ذكره السبكي ضمن مصنفاته لما ترجمه في الطبقات (٣: ١٠٢، ١٠٥)، ثم اختصره في مختصر كتاب

السنن والإجماع والاختلاف، كما صَنَّف كتاب «اختلاف العلماء» الذي له نسختان، خطيتان بدار الكتب المصرية[١].

وله «المبسوط» في اختلاف العلماء، ونقل مذاهبهم، والذي اختصره في «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» والذي نشره الدكتور أبو حماد صغير أحمد في عدة مجلدات.

أما كتابه «الإشراف على مذاهب الأشراف» فهو في اختلاف المذاهب، وله نسخة خطية بمكتبة أحمد الثالث رقم (١١٠٠)، وتقع في (٣٦٦) ورقة وهو ناقص من أوله، ويبدو أنه مكون من جزأين على الأقل، وذكر الدكتور أبو حماد صغيرأحمد في تقدمته للأوسط ص ٣٣ نسخاً خطية أخرى، يمكن أنْ تكونَ نسخَةً كاملة للكتاب.

* أبو جعفر الطحاوي: أحمد بن محمد (م ٣٢١) ابن أخت المزني تلميذ الشافعي والذي كان شافعياً وتحول إلى المذهب الحنفي صنف كتاب « اختلاف الفقهاء » منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية (٦٤٧) فقه حنفي تقع في (٢٤٦) ورقة بها خروم كثيرة، وهي الجزء الثاني من الكتاب، وقد حقق الدكتور محمد صغير حسن المعصومي جزءاً منه وطبع بإسلام آباد، عام ١٣٩١هـ.

* السمرقندي: أبوالليث نصر بن محمد بن أحمد (م ٣٩٣)، صَنَّفَ كتاب «مختلف الرواية بين أبي حنيفة ومالك والشافعي» على ما ذكره الزركلي في الأعلام (٨/ ٢٧).

* أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي (م ٤٢٨) صنف «التجريد في اختلاف الفقهاء» على ما ذكره الدكتور فريدريك في

---

(١) بروكلمان ـ تاريخ الأدب العربي (٣/ ٣٠٠)، وسزكين ـ تاريخ التراث العربي (٢/ ١٨٥).

مقدمة اختلاف الفقهاء للطبري.

* ذكر ابن النديم في الفهرست ص ٦٦٦ كتاب المروزي «اختلاف الفقهاء الكبير»، وكتاب «الاختلاف في الفقه» لأبي يحيى زكريا بن يحيى بن محمد الساجي، وكتاب «الاختلاف في الفقه» أيضاً لأبي إسحاق بن إبراهيم بن جابر[١].

* البيهقي أحمد بن الحسن (م ٤٥٨) صاحب كتاب «السنن الكبرى» و«الوسطى» و«الصغرى» صنَّف كتاب «اختلاف الإمامين»، نسخته الخطية بمكتبة سليم آغا، رقم: ٢٧٧، ٢٧٨، في حوالي ٣٥٠ ورقة، وبآخره خروم ولكنه نص كامل، ونظم هو نفسه هذه الخلافيات شعراً في (٩٩) ورقة، ونسختها الخطية بدار الكتب بسوهاج، رقم ٥٤ فقه شافعي، ثم اختصر هذه الخلافيات أبو عبد الله محمد بن فرج في (٣٣٨) ورقة، ونسخته بمكتبة أحمد الثالث، رقم (١٠٨٠)، وله نسخة أخرى بنفس المكتبة في(٣١٧) ورقة، وبرقم (١٠٨١).

* صنف محمد بن أبي بكر بن محمود السروي كتاب «اختلاف الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين» ذكر فيه ما وقع بين الأئمة الأربعة من الخلاف في المسائل الفقهية الفرعية، ونسخته بدارالكتب المصرية، رقم (١٧٠٤) فقه حنفي وتقع في (٥١) ورقة.

* صنَّف إبراهيم بن محمد بن موسى بن هارون السروي الشافعي أبو إسحق (م ٤٥٨) كتاب «الخلاف» على ما ذكره كحالة في معجم المؤلفين (١ : ١٠٩).

* «النكت»، لأبي إسحق إبراهيم بن علي الشيرازي (م٤٧٦ هـ)، وقد حُقق بجامعة أم القرى.

---

(١) الفهرست: ٢٧٢.

* ابن عبد البر (م٤٦٣) صنَّف «الاستذكار» الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، ذكر فيه ما انتهى إليه من أقوال العلماء والفقهاء في المسألة الواحدة ورجَّح الصواب بالأدلة والحجج القاطعة، وكذلك في كتابه «التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد».
* العبدري: علي بن سعيد بن عبد الرحمن (م ٤٩٣ هـ) صنَّف «الكفاية في مسائل الخلاف» على ما ذكره عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٧/ ١٠٠).
* البغوي الفراء: الحسين بن مسعود بن محمد الشافعي (م ٥١٠هـ) صنف «شرح السنة وبيان اختلاف الفقهاء».
* الشاشي القفال: أبو بكر محمد بن أحمد (م ٥٠٧) صنَّف: «حلية العلماء في اختلاف الفقهاء»، وقد طبع قسم العبادات في ثلاثة أجزاء بدار الأرقم بتحقيق الدكتور دراوكة.
* القاضي أبو يعلى: محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي (م ٥٢٦) صنَّف: «التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة» يوجد مجلد من هذا الكتاب لعله الأخير في دارالكتب المصرية (١٤٠) فقه حنبلي، ويقع في (٦٠٠) ورقة.
* علاء الدين محمد بن عبد الحميد السمرقندي المتوفى (٥٥٢هـ) صنَّف «تعليق عن المطول في الخلاف» ونسخته بخط يده بمكتبة فيض الله، رقم ١٠٢٤، وتقع في (٣٣٦) ورقة.
* النسفي: عمر بن محمد (م ٥٣٧) صنَّف منظومة في الخلاف على ما ذكره الزركلي في الأعلام (٥: ٦٠)، ولها شرح لم يُعلم مؤلفه لضياع الورقة الأولى، ويقع هذا الشرح في (٢٣٥) ورقة بمكتبة جامع الشيخ رقم (٥٥)، ومكتوب في القرن السابع، وعليها شرح آخر بعنوان: حقائق المنظومة لمحمود الأقنسجي اللؤلؤي النجاري(م

٦٧١هـ) أبو حامد، ونسخته بمكتبة البلدية (٧: ١٢)، وتقع في (٢٣٨) ورقة.

* ابن الدهان: محمد بن علي (م ٥٩٠هـ) صنَّف تقويم النظر في الأدلة والخلاف بين المذاهب بمكتبة أحمد الثالث، وتقع في (١٤٢) ورقة، وصنع لها جداول بحسب الأقوال، وبها فهرس بالأسماء التي وردت في الكتاب منقولاً عنها نص أو رأي.

* محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٣٨هـ) أبو القاسم صاحب الكشاف والفائق، صنَّف: «رؤوس المسائل» الخلافية بين الحنفية والشافعية وقد طبع مؤلفه بتحقيق: عبد الله نذير أحمد عام ١٤٠٧هـ.

* رضي الدين محمد بن محمد السرخسي الحنفي (م ٥٧١) صنَّف الطريقة الرضوية، وهو مخطوط ذكره الزركلي في الأعلام (٧/ ٢٤)، وأشار إليه الدكتور فردريك في تقدمته لاختلاف الفقهاء للطبري، ص٦.

* الإمام ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (م ٥٩٧) صنَّف هذا الكتاب «التحقيق في مسائل الخلاف».

* صنف ابن هبيرة عون الدين يحيى المعروف بالوزير ابن هبيرة الشيباني (م٥٦٠): الإشراف على مذاهب الأشراف (الأئمة الأربعة) في اختلاف المذاهب، وتقع نسخته في (١٩٤) ورقة بمكتبة البلدية بالإسكندرية رقم (١٣١٠ ب).

* صنَّف ركن الدين أبو حامد محمد بن محمد العميدي السمرقندي (م ٦١٥هـ): الطريقة العميدية في الخلاف والجدل ونسخته الخطية بدارالكتب المصرية (٢٣٦) فقه حنبلي، وتقع في(٢١١) ورقة، وله أيضاً: النفائس في علم النظر(الجدل) وتقع هذه النسخة في (٧٧) ورقة بمكتبة الفاتح، رقم (٥٤٠٥).

* سبط ابن الجوزي شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزوغلي (م

٦٥٤هـ) صنف: إيثار الإنصاف في آثار الخلاف (خلاف الأئمة الأربعة) ونسخته بمكتبة الفاتح رقم (١٢١٠)، وتقع في (٧٥) ورقة، كما صنَّف وسائل الاختلاف أي مسائل الخلاف حَرَّر فيه مذهب الشافعية في مسائل الخلاف ومذهب المخالف وأشار إلى فقه المسائل، ويقع هذا الكتاب في (٢٧٢) ورقة بمكتبة أسعد أفندي رقم (١٠٤٢).

* صنَّف محمد بن محمد النسفي، أبو الفضل (م٦٨٧ هـ) برهان الدين الفقيه الحنفي الأصولي: «منشأ النظر» في علم الخلاف، و«الفصول في الجدل»، ثم شرح الكرماني الفصول في (٧٤) ورقة، ونسخته بمكتبة أحمد الثالث رقم (٣/٣٣٧١)، كما شرحه برهان الدين البلغاري في (٥٥) ورقة ونسخته بمكتبة جار الله (١٨٧٠)، وهناك شرح مجهول المؤلف على «منشأ النظر» للنسفي يقع في (١٦) ورقة بمكتبة أحمد الثالث (١/٣٣٧١).

* صنَّف الشيخ الإمام سراج الدين أبو حفص عمر الغزنوي (م ٧٧٣هـ) كتاب «الغرة المنيفة في تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة» أتى فيه على جملة مسائل رتبها على أبواب الفقه، وذكر في كل مسألة حجة أبي حنيفة، وأتبعها بحجة الشافعي، والكتاب مطبوع (١٣٧٠هـ).

* في القرن التاسع الهجري صنف محمد بن علي بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي الفقيه (م ٨٢٠هـ) ألفية في اختلاف الأئمة وما انفرد به الإمام أحمد بن حنبل عنهم ونسخته بمكتبة سوهاج رقم (٤٩) فقه، وتقع في (٣٦) ورقة.

* وصنَّف نور الدين بن ناصر الشافعي الحجازي كتاب «تجريد المسائل اللطاف في معرفة الائتلاف والاختلاف» ونسخته تقع في (٢٥٧) ورقة بمكتبة أحمد الثالث رقم (١١٥٢).

* وهناك مجموعة مصنفات لم يُعلم مؤلفوها منها: الدرة المضية في

خلاف الشافعية والحنفية، ويقع في (١٥٥) ورقة، ونسخته بمكتبة جار الله رقم (٦٤٣) ومنها: معين الأمة على معرفة الوفاق والخلاف بين الأئمة، وهو فقه على المذاهب الأربعة والمذهب الظاهري ، صنفه أحد المتأخرين من علماء الحنفية.

* ثم صنَّف الشعراني عبد الرحمن (م ٩٧٣هـ) الميزان، وصنف: محمد بن عبد الرحمن الدمشقي كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، وكلاهما مطبوع.

* * *

وصف النسخ الخطية المعتمدة في نشر الكتابين

أولاً: النسخة الخطية الأولى نسخة دار الكتب المصرية (٢فقه حنبلي) عدد أوراقها ٢٦٤ ورقة، وأصلها(٢٦١) ورقة كما هو مدوَّن بجانب طرتها في اللوحة الأولى، وقياسها ١٧× ٢٤ سم، وهي بخط أحمد بن عبد الدائم المقدسي وتاريخ كتابتها سنة (٦٢٤) بعد وفاة المؤلف بـ(٢٧) سنة.

وفي اللوحة الثانية التالية للعنوان تآكل كبير، يأخذ نصف اللوحة. وقد ميزت العناوين من عبارة «فصل» و«مسألة» و«حديث»، و«حديث آخر» و«الجواب» وغيرها بمداد أحمر، وكذا «باب» و«كتاب».

وعدد أسطر كل وجه من وجهي اللوحة (٢٥) سطراً، بكل سطر حوالي (١٢) كلمة، وخطه نسخي عادي، ويوجد ضبط لبعض الكلمات، وهذا قليل جداً، مع بعض الاستدراكات القليلة أيضاً على حاشية بعض اللوحات.

وعلى اللوحة الأولى وردت العبارة التالية:

«أوقف وحبس هذا الكتاب: الملك الأشرف أبو النصر بن سباى هذاالكتاب بمدرسته التي أنشأها برأس الحريريين بالقاهرة المحروسة وشرط ألاّ يخرج من المدرسة المذكورة لابِرَهْنٍ ولا بغيره.

وجاء في اللوحة الأخيرة مايلي:

آخر الكتاب والحمد للهالواحد القهار، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه خير الأصحاب، وعلى التابعين لهم بإحسان، والمقتفين

آثارهم إلى يوم الحساب ـ فرغ من كتابته العبد الفقير أحمد بن عبد الدائم المقدسي سامحه الله، وتجاوز عن سيئاته في أول شهر ذي القعدة سنة أربع وعشرين وستمائة، وحسبي الله ونعم الوكيل وعلى الهامش: لله الحمد والمنة.

ورمزت لهذا النسخة بالحرف (ف) وهي نسخة معارضة ومقروءة فتجد على حواشيها إشارات مثل: «بلغ عرضاً وذلك في اللوحة (٧٣) واللوحة (١٩٢) آخر حديث (١٨٦٨) وعند اللوحة (٨١ نهاية الحديث. (٧٤٨) بلفظ «بلغ العرض».

وقد أثمرت هذه المعارضة استدراك الحديث رقم (٢٠٠٢م) على حاشيتها، وقد جاء في الهامش أيضاً عند الحديث (٢٠٥٥) حاشية ليس لها مكان محدد لعلها بين الحديث الثاني ذي الرقم (٢٠٥٤) وبين طريق آخر وهو الحديث (٢٠٥٥) هذه العبارة جاءت في حاشية (ف) هكذا: المتن الذي أورده في رواية معاذ؛ إنما هو من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وأما متن رواية معاذ؛ فهو: «لا طلاق قبل نكاح، ولا بيع في ما لا يملك».

كل ذلك أورده الدارقطني في «سننه» كذلك وكأن المصنف ـ رحمه الله ـ لما نقله في السنن، انتقل من حديث معاذ إلى حديث عمرو بن شعيب؛ فإنه بعد حديث معاذ[1].

الجزء الأول من التحقيق في مسائل التعليق، وقد خُتِمَ عليه بخاتم المكتبة الظاهرية ـ بدمشق ـ، وعدد لوحاته (٢٠١) لوحة، وينتهي عند اللوحة (١٩٩) فلازكاة عليه.... تمت. المجلد الأول والحمد لله وحده يتلوه إن شاء الله تعالى مسائل التجارة.

---

(١) بتر الكلام في حاشية نسخة (ف).

أما اللوحتان (٢٠٠) و(٢٠١) فقد اشتملتا على ذكر بعض الأدعية والاستغفارات وليس لهما علاقة بموضوع الكتاب بل هما من إضافات الناسخ.

وخط النسخة هذه نسخي عادي جيد واضح، وتشتمل الصفحة الواحدة على (١٩) سطراً، ومعدل كلمات السطر (١٢) كلمة، وقد ميزت العناوين من الكتب والأبواب والمسائل، والحديث الأول، والحديث الثاني بمداد أحمر وخط أكبر، وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف(ظ) أثناء إثبات الفروق بين النسخ، وترقيم هذه النسخة كل لوحة تأخذ رقماً واحداً، ولم تخل من استدراكات طفيفة على الهامش غالباً ما يكون استكمالاً لنقض وقع أثناء النسخ.

الجزء الثالث من كتاب التحقيق في أحاديث التعليق ـ نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (٣٠٢) حديث.

وتبدأ بكتاب البيوع ـ مسطرتها (١٧) سطراً بالصفحة وبكل سطر حوالي (١٢) كلمة، خطها نسخي عادي أجود من الجزء الأول، وبها ضبط قليل لبعض الكلمات، وعدد لوحاتها (١٩٨)، وتنتهي بنهاية الكتاب كما يلي:

آخر الكتاب والحمد لله وحده، وافق الفراغ منه شهر شعبان المبارك من سنة أربع وأربعين وسبعمائة على يد العبد الفقير المستغفر لدينه: محمد بن أحمد حسن، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد ومسلماً، والصلاة على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه.

وجاء على طرته عدة تملكات للكتاب، ووقفه من أحمد بن يحيى النجدي على مدرسة الصالحية.

وفي هذا الجزء ميزت العناوين من كتب وأبواب ومسائل وأحاديث

بخط أكبر، ولم يخل من استدراكات طفيفة.

جزء من المكتبة الظاهرية بدمشق هو الجزء الثاني، من تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي يتكون من (٢٦٥) لوحة رقمت من ١ ـ ٥٣٠ فأخذت كل لوحة رقمين وكل رقم اشتمل على (٢٠) سطراً، بمعدل (١٥) كلمة في السطر الواحد، وقد مُيزت المسائل والفصول والأبواب بخط أكبر، كما يبتدي بكتاب الصيام، وينتهي بمسائل المكاتب وعند الصفحة(٥١٢) ينتهي الكتاب بمسألة أمهات الأولاد، وجاء في آخر الصفحة: تم الكلام عن أحكام الشريعة وذلك ما وصل إليه علمنا في نقل ما رويناه من ما كتبه مشايخنا وما رووه عن مشايخهم وهو مختصر مما دونوه من الكتب ورووه بسندهم عن أئمتهم رضي الله عنهم.

وعند الصفحة (٥١٢) يقول: ونبدأ الآن وبالله الثقة وعليه التكلان في تفسير قوله تعالى: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ويستمر بهذا ملخصاً كلام ابن تيمية حتى الصفحة(٥٣٠).

وفي نسخة الظاهرية (ظ): زيادات على الهامش كتعليقات وشروح؛ فمثلاً عند اللوحة (١٤٣): وهو مذهب مالك، والشافعي، ومحمد بن الحسن، والليث، والأوزاعي، وإسحق، وغيرهم.

والفقرة بعد الحديث (٢٠٠٩) جاءت في حاشية نسخة الظاهرية فقط.

وكذا كل المقابلات التي نجدها، وأثبتها في حواشي هذه الطبقة.
نسخة كتاب تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق للإمام أبي الفرج بن الجوزي اختصار محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي عفا الله عنه ـ زدتُ فيه فوائد منها في القنوت ـ من مكتبة فيض الله رقم (٢٩٦) تاريخ نسخ هذه النسخة (٧٢٩).

وهي بخط مؤلفها.

وعدد لوحاتها (١٨٠) لوحة.

مسطرتها: ١٨× ٢٦ سم.

وبكل صفحة: (٢٣) سطراً، وبكل سطر حوالي (١٢) كلمة، وقد ميزت العناوين بخط أكبر واستداركات على حواشي النسخة.

وهذه النسخة النفيسة كتبت سنة (٧٢٩) بخط المؤلف [١] وقرأها عليه في منزله تلميذه صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي ـ جاء في طرتها: «تناولتُ هذا الكتاب الموسوم «تنقيح كتاب التحقيق» من مختصره وكاتبه: الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي فسح الله في مدته في تاسع صفر سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بمنزله في المدرسة الصدرية، وقال: أذنت لك أن تروي عني هذا الكتاب، وتفضَّل بألفاظ أخرى شرَّفني بها ـ وكتب: خليل بن أيبك بن عبد اللهالصفدي في تاريخه حامداً ومصلياً.

وعلى النسخة توقيع علي بن عبد الكافي السبكي سنة (٧٤٩).

* * *

(١) توفي الذهبي سنة (٧٤٨).

حول اسم الكتاب

ورد اسم الكتاب في النسخ الخطية: «التحقيق في أحاديث التعليق»، وأحاديث التعليق يقصد بها ابن الجوزي تقوية الاستدلال على موضع الباب بما لايدخل في شرط الكتاب، وقد جاء في تقدمة ابن الجوزي: هذا كتاب نذكر فيه مذهبنا في **مسائل الخلاف** ومذهب المخالف، ونكشف فيه عن دليل المذهبين في النقل كشف مناصف، لا نميل لنا ولا علينا فيما نقول ولا نجازف.

وقال الذهبي في أول تنقيحه: ومضمون الكتاب الأحاديث الخلافيات.

وقد وجدت أن الذهبي لما ترجم لابن الجوزي في تذكرة الحفاظ(٤: ١٣٤٣) وسرد بعض مصنفاته، قال: «التحقيق في مسائل الخلاف».
وكذلك لما ترجم له في «سير أعلام النبلاء» سمى الكتاب «التحقيق في مسائل الخلاف».

وفي فهرس معهد المخطوطات (١: ٣٣٠) جاء اسم الكتاب «التحقيق في أحاديث الخلاف».

ومن ثم فقد أخذت بما ذكره الذهبي حول اسم الكتاب، وهو أوقع، ويتفق ومضمون الكتاب المحتوي على مسائل الخلاف بين مذهب الحنابلة، ومذاهب أهل السنة الأخرى، والاستدلال على هذه المسائل بالأحاديث التي تقوي الاستدلال، ومن ثم نقض أدلة المخالف وهي تضعيف الأحاديث التي استدل لها المخالف، ولله الحمد والمنة.

منهج الاستدلال عن المسألة عند ابن الجوزي

أما الطريقة التي اتبعها المصنِّف في ذكر مذهبه ومذهب المخالف وكشف عن دليل المذهبين في النقل فيمكن إيجازها في أربعة عناوين:

١ ـ تشييد أسانيده.

٢ ـ توهين أحاديث المخالف.

٣ ـ فساد استدلالهم.

٤ ـ قلة بيانهم.

* * *

١ ، ٢ ـ فعن الأول والثاني في تشييد أسانيده التي يرويها في التحقيق، ومن ثَمَّ توهين أحاديث المخالف، فنراه بعد ذكر المسألة، يسرد الأحاديث التي استدل بها على صحة ما ذهب إليه الحنابلة، ثم يعقب بذكر ما احتجَّ به المخالف من أحاديث.

ومثال ذلك المسألة ـ ١٤ ـ في غسل الأنجاس سبعاً خلافاً لهم (للأحناف والمالكية والشافعية) يستدل بحديث الأمر في الولوغ: بسبع، وهو عن أبي هريرة، وأخرجاه في الصحيحين [١]، ثم يروي طريقاً آخر للحديث عن أبي هريرة انفرد بإخراجه مسلم [٢]، وطريقاً آخر عن أبي هريرة من سنن الدارقطني[٣]، ويذكر أن الدار قطني قال عنه: إسناده حسن، ورواته ثقات، أما الحديث الثاني فهو حديث ابن مُغَفَّل عن الإناء: إذا ولغ فيه الكلب: اغسلوه سبع مرات وعفِّروه الثامنة في التراب، وهو حديث أخرجه مسلم والأربعة، كما يستدل بحديث علي: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن بالبطحاء [٤].

وبعد أن يشيد إسناده على هذه الصورة يذكر ما احتجَّ به المخالف من أحاديث، وهو حديث (٥٩) ص ١/ ٦٧.

في نفس المسألة وهي وجوب غسل الأنجاس سبعاً خلافاً لهم في قولهم: لا يجب العدد، واستدلالهم بحديث ابن عمر: «كانت الصلاة خمسين، والغُسل من الجنابة سبع مرار، والغسل من البول سبع مرار، فلم يزل رسول الله ﷺ يسأل حتى جُعلت الصلاة خمساً، والغُسل من

---

(١) رقمه (٥٣)، ص (١ : ٦١ ـ ٦٢) في المجلد الأول من هذا الكتاب.
(٢) هو الحديث رقم (٥٤)، ص (١ : ٦٢)،
(٣) هو الحديث رقم (٥٥)، ص (١ : ٦٣).
(٤) هو الحديث رقم (٥٧)،

الجنابة مرة، والغُسل من البول مرة»،

وهذا الحديث في مسند أحمد (٢: ١٠٩)، رواه عن حسين بن محمد، عن أيوب بن جابر، عن عبد الله بن عصمة، عن ابن عمر..

وابن الجوزي يقول: عبد الله بن عصمة، قال ابن حبان: منكر الحديث يحدث عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة.

وعن أيوب بن جابر يقول: قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال النسائي: ضعيف.

* * *

في المسألة ـ ٤٦ ـ الوضوء من مسِّ الذكر، قال ابن الجوزي: مسُّ الذكر ينقض الوضوء، وقال أبو حنيفة: لا ينقض.

قال ابن الجوزي: لنا تسعة أحاديث[1]، فيرويهم بأسانيده وهم: حديث بسرة، وزيد بن خالد الجهني، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث ابن عمر، وحديث أبي هريرة، وحديث عائشة، وحديث أم حبيبة، وحديث جابر، وأخيراً، حديث أبي أيوب.

فإذا روى هذا الأحاديث التسعة بأسانيده ذكر بعدها أوجه الطعن فيها كل حديث على حدة.

(فالأول): الذي أخرجه مالك في الموطإ، والدارمي، والشافعي، وأحمد، وأصحاب السنن طعنوا بأن عروة لم يسمعه من بُسرة، إنما

---

(١) من الحديث ١٩٣ ـ ٢٠١.

سمعه من مروان بن الحكم.

(والثاني) حديث زيد بن خالد ذكروا أن مالكاً قد قَدَحَ في ابن إسحق.

(والثالث): فيه بقية وهو مدلس عن الضعفاء، ثم عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرسل، والمراسيل ليست بحجة.

(والرابع): فيه: إسحق الفروي: ليس بثقة، وعبد الله بن عمر العمري: ضعيف.

(والخامس): فيه يزيد بن عبد الملك: ضعيف.

(والسادس): فيه عبد الرحمن العمري: كذاب.

(والسابع): فيه أن مكحولاً لم يسمع من عنبسة.

(والثامن): مرسل.

(والتاسع): فيه إسحق الفروي أيضاً: ليس بثقة.

وابن الجوزي بعد أن يسرد أوجه الطعن هذه يجيب عنها مدللاً على وهنها، وأن الصحيح ما ذهب إليه من أدلة[1] فدليله القوي الأول بأن الترمذي حكم بصحة حديث بسرة، وأجوبته الأخرى تنحصر في توثيق الرواة الضعفاء، ورفع درجتهم من الضعف إلى اللابأس به؛ وهكذا وبعد ذلك يسرد أحاديث الخصم وهي ثلاثة أحاديث:

حديث طلق بن علي من طرقه، وحديث أبي أمامة، فحديث عصمة بن مالك، ويقول: وهذه الأحاديث الثلاثة ضعاف، ثم يستعرضها حديثاً حديثاً، وطريقاً طريقاً، موهناً في كل حديث راوياً أو أكثر[2].

* * *

(١) راجع هذه الأجوبة في صفحة (٢١٥) من الجزء الأول هذا.

(٢) انظر: (١: ٢١٩ ـ ٢٢٠).

٣ ـ تضعيف طريقة استدلال الخصم:

احتجَّ الإمام الشافعي في مسألة إمامة الصبي المميز في الفرض وفي النفل [١] وأنها تصح في الموضعين (بينما عند الحنابلة: لا تصح إمامة الصبي في الفرض) واستدلّ بالحديث الذي أخرجه البخاري عن عمرو بن سلمة، في إمامته للقوم وهو ابن سبع سنين. ضعّف ابن الجوزي طريقة استدلال الشافعي، فقال: لا حجة في هذا، لأنه كان في أول إسلام القوم، ولم يعلموا بجميع الواجبات، وليس فيه أن رسول الله ﷺ أقرَّ على ذلك [٢].

وفي الحديث (١٠٤١) [٣] في مسألة قضاء ما فات من التكبير على الجنازة، يقول: واحتجَّ الخصم بقوله ـ عليه السلام ـ «ما فاتكم فاقضوا» وهو احتجاج حسن، إلا أنّا نحمله على المفروضات غير الجنازة، فضَعَّف طريقة استدلالهم رغم أنّه حَسَّن دليلهم وقوّاه.

٤ ـ قلة بيانهم:

يقصد ابن الجوزي بقلة بيان الخصم أن أحاديثهم التي يستدلون بها، فيها قلة بيان، بينما في أحاديث الحنابلة التي يرويها للاحتجاج بالمسألة زيادة بيان.

وقد ورد هذا في المسألة ـ ٥٥٤ ـ [٤] في جواز أخذ الإجرة على الحجامة عند أصحاب المذاهب الثلاثة، وعدم جوازها عند الحنابلة واستدل ابن الجوزي بأربعة أحاديث هي: ١٨١٣ ـ ١٨١٤ ـ ١٨١٥ ـ ١٨١٦ ـ عن رافع بن خديج: كسب الحجام خبيث، وعن محيصة:

---

(١) هي المسألة ـ ٢١٤ ـ (٣/ ٣٠٣).
(٢) انظر (٣/ ٣٠٥) وقول ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٢٣).
(٣) (٤/ ٢٧٦).
(٤) (٨/ ٧٤).

اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك، وعن أبي طيبة: اعلف به الناضح، ثم عن محيصة أيضاً في علف كسب الحجام للناضح فهذا زيادة بيان من ابن الجوزي في هذه المسألة كما يقول [١].

أما أصحاب المذاهب الثلاثة الأخرى، فقد احتجوا بحديث رواه الشيخان وغيرهما من طريق ابن عباس بأن الرسول ﷺ احتجم وأعطى الحجَّام أجرهُ، وحديث ١٨١٨ ـ انفرد بإخراجه مسلم عن ابن عباس أيضاً أن رسول الله ﷺ دعا غُلاماً لبني بياضة فحجمه، وأعطى الحجَّام أجره مُدّاً ونصفاً، وكلَّم مواليه فحطّوا عنه نصف مد، وكان عليه مُدَّان، وحديث ـ ١٨١٩ ـ الذي صححه الترمذي من طريق أنس لما حجم أبو طيبة النبي ﷺ فأمر له بصاعين من طعام، وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجه.

فهذا كله قلة بيان ـ في نظر ابن الجوزي ـ لا يكفي للدلالة على المسألة.

وما دمت أستعرض الطريقة التي ساربها المصنف في تشييد مسائل الكتاب فلا بد أن أشير إلى أن كثيراً من المسائل التي يتعرض لها ابن الجوزي يستدل عليها بحديث صحيح أو حديثين، ولا يذكر المخالف لأنه لا خلاف أصلاً فالمسائل المتفق عليها كثيرة، ونفس أدلة المذهب الحنبلي هي أدلة مذاهب أهل السنة الأخرى، كما في المسألة الأولى ومثلها كثير.

وقد يأتي بالمسألة ولا يستدل للحنابلة بأحاديث ففي المسألة ـ ٣ ـ [٢] يذكر أن الماء إذا تغير بشيء من الطاهرات تغيراً يزيل عنه اسم الإطلاق لم يرفع الحدث، خلافاً لأبي حنيفة ـ وهنا لم يذكر أدلة الحنابلة، وقال

---

(١) انظر تخريج هذه الأحاديث في موضعها.

(٢) (١/ ٢٥).

مباشرة: احتجَّ الخصم بحديثين ـ (أولهما) متفق عليه، أما الثاني فلا يثبت، ففيه انقطاع، بيد أنهما لا حُجَّة فيهما للمسألة لأنه ليس فيهما ذكر التغير.

ومثل ذلك في المسألة ـ ٨ ـ لا يُكره الوضوء بالماء المُشَمَّس، وقال الشافعي: يكره، واحتج أصحابه بحديثين أحدهما عن عائشة والثاني عن أنس، ثم يذكر الحديثين مباشرة دون ذكر أي أدلة للحنابلة، ويقول عنهما: هذان حديثان ليس فيهما ما يصح عن رسول الله ﷺ.

وعكس هذا، فإنه يذكر المسألة أحياناً كما في ـ ٣٧٩ ـ أول المجلد الخامس، ويذكر دليله عليها، ويشير إلى المخالف فقط دون ذكر أي أدلة له، وكذا المسألة ـ٣٨٠) التي نذكر فيها خمسة أحاديث أدلة للحنابلة، ولا يأتي بأي حديث للخصم، وكذا في المسألة ـ٣٨١ـ وبعض مسائل أخرى.

وقد تحتاج ـ أحياناً ـ أدلته إلى تفسير وبيان، ففي الحديث ـ ١١١ ـ[1] بعدما ما يذكر حديث ابن عمر: «رقيتُ يوماً على بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام، مستدبر الكعبة» فيذكر ابن الجوزي أن هذا ليس بنسخ للأول (إذا جلس أحدكم عن حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها)، وإنما هذا في البنيان.

ثم قد يستدل الخصم بحديث فيه اضطراب، ومع ذلك فهو ضعيف الحجة، فيضيف ابن الجوزي إلى كلام الترمذي حول الحديث: هذا حديث فيه اضطراب، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، أضاف ابن الجوزي: ثم لا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون أخذ حجراً ثالثاً مكان الرَّوْثة[2].

---

(١) (١/١٢١).

(٢) (١/١٢٨).

على أن المنهج الأساسي الذي اتخذه ابن الجوزي في الكتاب من أوله لآخره كما يلي:

١ ـ يذكر المسألة، ثم يذكر قول المخالف.

٢ ـ يستدل للمسألة بما فيها من أحاديث للحنابلة.

٣ ـ ثم يذكر أن المخالف احتجَّ بحديث أو حديثين أو أكثر فيرويهما بإسناده.

٤ ـ إذا كان للحديث عدة طرق فإنه يرويها كلها.

٥ ـ ثم ينقض ويضعف حجج المخالف حديثاً حديثاً، وطريقاً طريقاً بذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في الرواة.

٦ ـ إذا احتجَّ الخصم بآثار عن الصحابة أو التابعين فإنه يذكرها.

٧ ـ فإذا انتهى من المسألة ـ أحياناً يذكر قول أحد الفقهاء أو علماء الحديث في دلائل الخصم كما في نهاية المسألة ـ ٧ ـ حيث قال: قال هبة الله الطبري: أحاديث الوضوء بالنبيذ وُضِعَت على أصحاب ابن مسعود عند ظهور العصبية.

* * *

الموارد التي اعتمد عليها ابن الجوزي
في نقل التجريح والتوثيق لرواة الأحاديث

احتوى كتاب «التحقيق» حوالي (٢٥٠٠) حديثاً، أكثر من نصفها أدلة للمخالف ـ وهذه الأدلة قد رواها ابن الجوزي بإسناده، ثم صَنَّفَ أغلبها، وشادَ أحاديثه بتوثيق رواتها مثل ذلك الحديث رقم (١٠)[١] وهو حديث: إذا بلغ الماء أربعين قُلَّة فإنه لا يحمل الخبث».

رواه ابن الجوزي، وقال عنه:

هذا لا يرويه مرفوعاً غير القاسم(بن عبد الله العمري) قال أحمد بن حنبل: القاسم ليس هو عندي بشيء، كان يكذب، ويضع الحديث، ترك الناس حديثه.

وقال يحيى بن معين: هو كذاب خبيث.

وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث.

وقال أبو زُرعة: لا يساوي شيئاً.

وقال الدارقطني: كان ضعيفاً كثير الخطأ، ووهم في إسناده، وخالفه روح بن القاسم، وسفيان الثوري....

فاستفاد ابن الجوزي في «تحقيقه» من أقوال أئمة الجرح والتعديل على اختلاف طبقاتهم، وهذا كان دأب المصنفين في هذا الفن منذ القدم، يأخذ المتأخر من المتقدم، وينقل منه، ويعتمد على حكمه على الرواة.

---

(١) صفحة (١٨) من الجزء الأول هذا.

وتعد أقوال أئمة الجرح والتعديل جزءاً من منهج ابن الجوزي في كتابه «التحقيق في مسائل الخلاف» لا تكاد تنفصل عنه، وقد تعددت هذه الأقوال بتعدد قائليها، وقد أكثر عن البعض كالإمام أحمد، وابن معين، والدارقطني، وابن حبان، وأقل عن البعض الآخر كابن عدي، والسعدي، وغندر، ودحيم، والكلاس، وتوسط في النقل عن البعض: كالبخاري، وابن المديني، وأبي زرعة.

ولم يكن ابن الجوزي أمام تلك الأقوال مجرد ناقل، بل كان ينتقد بعضها، ويشرح ما يحتاج منها إلى شرح، ويضيف منها ما يحتاج إلى تفسير.

ولما كانت هذه الموارد كثيرة جداً وعليها يقوم هيكل الكتاب فلا بد من ذكرها إجمالاً.

١ ـ الإمام أحمد بن حنبل

الإمام أحمد من مشاهير نُقاد الرجال، وهو من المعتدلين منهم، قال عنه الذهبي: «وكذلك أحمد بن حنبل سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابُه بإنصاف واعتدال، وورع في المقال»[1].

ولم يصنف الإمام أحمد في تاريخ الرواة شيئاً، ومما نُقِلَ عنه كتاب العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عنه، وبرواية المروزي وغيره، وكلاهما عبارة عن أسئلة في الرجال وعلل الحديث وجهها تلاميذ الإمام أحمد إليه، فهما غير مرتبين حسب أسماء الرجال، وقد وقع تعارض يسير بين أقواله في الكتابين.

وقد نقل ابن الجوزي بعض كلام الإمام أحمد، واستفاد من أقواله في

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص١٧٢.

الرواة، انظر الأحاديث (١٠، ٣١، ٣٧) وغيرها.

٢ ـ الإمام يحيى بن معين

ليحيى بن معين كلام كثير في نقد الرجال، فهو من المكثرين، وهو من أورع النقاد في الدين، وأكثرهم تفتيشاً عن المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة[١].

وقد بين الذهبي أن الإمام ابن معين من المكثرين، بقول: (اعلم ـ هداك الله ـ أنَّ الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

قسم تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي، وقسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة، وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي)[٢].

كما ذكره السخاوي في المتكلمين في الرجال[٣].

وقد وصف العلماء يحيى بن معين بالتشدد في نقد الرواة، وعدَّه الذهبي من المتعنتين[٤]، وقال ابن حجر العسقلاني: كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى: شعبة، والثوري، وشعبة أشَدُّهما، ومن الثانية: يحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى أشَدهما، ومن الثالثة: ابن معين وأحمد، وابن معين أشَدُّهما، ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشَدُّهما)[٥].

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ٥٤).
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨.
(٣) الإعلان بالتوبيخ ص ١٦٤.
(٤) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٩.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٤٨٢.

وقد تكلم العلماء في تعارض الجرح والتعديل الصادر من يحيى بن معين وغيره في الراوي الواحد، فذكروا أن سبب تغير الاجتهاد وزيادة العلم، قال الذهبي: (فمن أئمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا: يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال عباس الدوري، وعثمان الدارمي، وأبو حاتم، وطائفة، وأجاب كلٌّ واحد منهم بحسب اجتهاده، ومن ثَمَّ اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال، كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال)[1].

وذكر العلماء أن حكم هذا التعارض هو أن نعمل بالقول المتأخر إن علمنا التاريخ، وإلا توقفنا عن العمل بهما، إذ ليس لأحدهما أولى بالعمل من الآخر، وهذا ما أشار إليه الزركشي ـ في نكته على كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ـ بقوله: (أما إذا تعارض القولان من عالم واحد ـ كما اتفق ليحيى بن معين وابن حبان ـ فإن العمل على آخر القولين إن علم المتأخر، وإن لم يعلم فالوقف)[2].

ولم يكتب الإمام يحيى بن معين مؤلفات خاصة بالرجال، وإنما جمع كلامه تلاميذه فحفظوا لنا ما تعلموه منه، وقد وصلتنا بعض هذه المجهودات مثل التاريخ رواية عباس الدوري، وسؤالات ابن الجنيد، وتاريخ الدارمي، والتاريخ رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي وغيرها، إلا أنه قد حصل تفاوت في نقولهم عنه، وذلك من حيث أسماء الرجال وعددهم، ومن حيث ترتيب تلك الأسماء.

وقد استفاد ابن الجوزي من كلام الإمام يحيى بن معين في نقد الرواة، ونقله في كتابه «التحقيق» بل كان هو المورد الأساسي الذي

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٢.
(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٠٩)، وحاشية رقم (١).

اعتمده وأكثر من من الأخذ منه، وساعد على هذا الأمر كون ابن معين من المكثرين في نقد الرجال.

وانظر على سبيل المثال، ح (١٠، ١٢، ١٣، ٣٣، ٣٩، ٤١...) ثم (٥ : ١٢٩) وغيرها.

٣ ـ أبو حاتم الرازي

صاحب كتاب «الجرح والتعديل» عده ابن حجر في طبقة البخاري، وأشد منه كما تقدم[١]، وعده الذهبي ممن تكلم في أكثر الرواة كابن معين[٢]، ووصف تشدده في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨١) بأنه جراح، وقد أكثر ابن الجوزي في نقل كلام أبي حاتم وابنه في نقد الرجال، وكان كلامه من الموارد الأساسية التي اعتمد عليها، انظر مثلاً تعليقه على الحديث (١٠، ١٣، ٤١، ٧١) و(٥ : ٤٥٠، ٤٥١)

٤ ـ أبو زرعة الرازي

صنَّف أبوزرعة الرازي كتاب «أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين، وسار فيه على نهج الإمام البخاري في الضعفاء، بل تابعه فيه إلا في أشياء يسيرة، وهو من المعتدلين في نقد الرجال، فقد قال الذهبي: «وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون»[٣].

وقال في سير أعلام النبلاء: «يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبينُ عليه الورع والمخبرة (العلم بالشيء) بخلاف رفيقه

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١ : ٤٨٢).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨.

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٥٩.

أبي حاتم، فإنه جراح»[١].

وقد استفاد ابن الجوزي من أقواله، انظر مثلاً تعليقه على الأحاديث (١٠، ٣١، ٤٦) و(٥: ٤٥١).

٥ ـ الدارقطني

له كتاب «الضعفاء والمتروكون» وأقواله منتشرة في سننه عقيب روايته للأحاديث، وقد وصفه ابن حجر بالتعنت[٢]، وأشار الذهبي إلى تساهله في بعض الأوقات[٣].

ولقد أكثر ابن الجوزي من نقل أقوال الدارقطني، ذلك أنه يروي أحاديث كثيرة في «التحقيق» الراوي الثالث فيها هو الدارقطني، وهي من سننه، فلا غروَ أن يكثر ابن الجوزي النقل عنه، انظر مثلاً عقيب الأحاديث (١٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠) وغيرها.

٦ ـ النسائي

قال عنه ابن الصلاح: «النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل»[٤] وكان من المتشددين في الجرح[٥]، وله كتاب «الضعفاء والمتروكين»، وقد قبل الناس كلامه في الجرح والتعديل، فقال الدارقطني: كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال[٦].

وقد استفاد منه ابن الجوزي من أقواله، انظر الحديث (١٣، ٤١) و(٥: ١٢٩) و(٥: ١٧٩) وغير ذلك (٥: ٤٥٠) (٥: ١٢٩).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٨١).
(٢) هدي الساري، ص ٣٩٢.
(٣) الموقظة، ص ٨٣.
(٤) علوم الحديث: ٣٥١.
(٥) ميزان الاعتدلال (١/ ٤٣٧).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٤: ١٣٣).

٧ ـ ابن حبان

صنَّف ابن حبان «الثقات» و«المجروحين» وينقل ابن حبان أقوال أئمة الجرح والتعديل في المترجم لهم، مثل: شعبة بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويحيى بن معين، وغيرهم، وكانت هذه النقول بعد حكمه غالباً على الراوي، ويعد ابن حبان من المتشددين في الجرح، وتساهل في التعديل[١]، فهو يجعل مجهول الحال ثقة، وهو عند الجمهور ضعيف[٢] إذا كان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، وقد صَرَّح ابن حبان بهذه القاعدة، فقال: (الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، فيجرح بما ظهر منه الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرد عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها)[٣].

وقد استفاد ابن الجوزي من حكم ابن حبان، فنقل منه في المواطن التي تحتاج إلى بيان حكم الراوي مع غيره من المصنفين في الجرح والتعديل، انظر مثلاً الأحاديث (١٣، ٣٢، ٤٠) وغيرها، ثم (٥: ٤٥٠)، (٥: ١٢٩).

٨ ـ يحيى بن سعيد القطان

ذكر الذهبي له كتاباً في «الضعفاء»[٤]، وهو من أول من جُمع كلامه

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧٢٦)، وقواعد في علوم الحديث، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) لسان الميزان (١: ١٤) تدريب الراوي (١/٣١٦)، وفتح المغيث (١: ٢٩٨).

(٣) كتاب المجروحين (٢/ ١٩٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (٩: ١٨٣).

في الجرح والتعديل، ويعد من المتشددين من النقاد، وقد ترك الرواية عن شريك بن عبد الله، وأبي بكر بن عياش، والرَّبيع بن صُبَيْح، والمبارك بن فَضَالة، ثم قال: (وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم، ذُكرعن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة تركه.

وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة)[١].

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: (كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخاً، فاعتمد، أما إذا لين أحداً، فتأنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل إسرائيل، وهمام، وجماعة احتج بهم الشيخان)[٢].

وقال في ميزان الاعتدال أثناء ترجمة سفيان بن عيينة: (مع أن يحيى متعنت جداً في الرجال)[٣].

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري: (ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال، لا سيما من كان من أقرانه)[٤].

---

(١) سنن الترمذي، كتاب العلل: ٥/ ٧٤٤). وقد قال اللكنوي في الرفع والتكميل ص ٢٦٠: يفهم من هذا النص أن مجرد ترك يحيى لراوٍ لا يخرجه من حيز الاحتجاج به مطلقاً.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٩/ ١٨٣.

(٣) ميزان الاعتدال: ٢/ ١٧١، وانظر نحوه في ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٥٥.

(٤) هدي الساري ص ٤٢٤.

وقال في نكته على كتاب ابن الصلاح: (وقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً، فإنه لا يترك، لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد).

وقد نقل ابن الجوزي بعض أقواله في كتابه، انظر مثلا الحديث (٣٣) و(٥: ١٠٦) و(٥: ٥٣ ـ ٥٤).

٩ ـ شعبة بن الحجاج

وكان الإمام شعبة بن الحجاج أول من توسع في الكلام عن الرجال توثيقاً وتوهيناً[١]، وذكره في النقاد كل من ابن أبي حاتم[٢]، وابن حبان[٣]، وابن عدي[٤]، والذهبي[٥]، والسخاوي[٦]، وغيرهم، إلا أنه كان من المتشددين في الحكم على الرجال[٧].

وقد ذكر ابن الجوزي أقوال شعبة عندما يحتاج إليها، انظر مثلاً الحديث (٣٩) وغيره.

١٠ ـ علي بن المديني

كان الإمام علي بن المديني ـ شيخ البخاري ـ من أئمة النقد، عده

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: ١/ ١٧٢، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨.
(٢) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: ١/ ١٢٦.
(٣) كتاب المجروحين: ١/ ٤٠.
(٤) الكامل: ١/ ٨١.
(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٢.
(٦) الإعلان بالتوبيخ ص ١٦٣.
(٧) انظر فتح المغيث: ١/ ٢٩٣.

ابن حبان من أورع النقاد في الدين، وألزمهم لهذه الصناعة على دائم الأوقات[١]، وذكره الذهبي في الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل[٢].

وقال في ميزان الاعتدال عنه: إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه[٣].

وقد عدَّ العلماء الإمام علي بن المديني من المتشددين في النقاد[٤].

وقد ذكر ابن الجوزي أقوال ابن المديني في «التحقيق»، ونقل عنه في بعض المواطن، انظر مثلاً (١ : ٤٦) و(٥ : ١٢٩).

١١ ـ البخاري

يعد من أئمة النقاد وحذاقهم، ذكره فيهم كل من ابن عدي[٥]، والذهبي[٦]، والسخاوي[٧]، وقال عنه ابن حبان ـ وهو يتكلم عن المتقدمين من النقاد ـ: (ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار، وانتقاء الرجال في الآثار جماعة، منهم: محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو زرعة، وعبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ومحمد بن إسماعيل الجعفي

---

(١) كتاب المجروحين (١ : ٥٤).
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٢.
(٣) الميزان (٣ : ١٤١).
(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٧٣).
(٥) تقدمت ترجمته: ١/ ٢١٧.
(٦) الكامل: ١/ ١٤٠.
(٧) الإعلان بالتوبيخ ص١٦٥.

البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم)[١].

وقال الإمام الترمذي عنه: (لم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ، ومعرفةِ الأسانيدِ كَبير أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل)[٢].

ومن مؤلفات الإمام البخاري في علم الجرح والتعديل: كتاب الضعفاء الصغير، وكتاب الضعفاء الكبير، والتاريخ الصغير، والأوسط، والكبير.

وقد استفاد ابن الجوزي من كلام الإمام البخاري في الرجال، ونقل منه كثيراً، انظر مثلاً (٥: ١٠٩) وغيرها.

١٢ ـ عمرو بن علي الفلاس

من مصنفاته: كتاب التاريخ، والعلل، والضعفاء، وقد قبل العلماء كلامه في الجرح والتعديل، فذكره ابن عدي في النقاد.

وقال الذهبي في رسالته ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (عمرو بن علي أبو حفص الفَلاس، وكان يُنظَّر بابن المديني)[٣].

وقد استفاد ابن الجوزي من كلامه في الرجال، فنقل عنه، انظر مثلاً (١: ٩٨) وغيرها.

١٣ ـ سفيان الثوري

شهد العلماء له بالحذق في النقد، والاعتدال في الجرح، فذكره في الذين قبل كلامهم في الجرح والتعديل كل من: ابن أبي حاتم[٤]، وابن

---

(١) كتاب المجروحين: ١/ ٥٧.
(٢) سنن الترمذي ـ كتاب العلل ـ: ٥/ ٧٣٨.
(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٧٤.
(٤) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: ١/ ٥٥.

عدي[١]، وابن حبان[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر العسقلاني[٤]، والسخاوي[٥].

انظر نقل ابن الجوزي عنه، في (١ : ٧٧).

١٤ ـ دُحَيْم

عُنِي دُحَيْم بنقد الرواة، فجرَّح وعدَّل، وصحح وعلَّل، عده ابن عدي[٦]، والذهبي[٧] من الذين يعتمد قولهم في الجرح والتعديل. ولما ذكر العلماء أن مراد يحيى بن معين من قوله في الراوي: لا بأس به، أي ثقة، قالوا: (ونحوُهُ قولُ أبي زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم ـ يعني الذي كان في أهل الشام كأبي حاتم في أهل المشرق ـ ما تقول في عليّ بن حَوْشَب الفَزَاري؟ قال: لا بأس به، قال: فقلت: ولِمَ لا تقول: إنه ثقة ولا تعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة)[٨].

وقد نقل عنه ابن الجوزي، انظر مثلاً (١ : ٩٠).

١٥ ـ الإمام أبو داود السِّجِسْتَاني

من مصنفاته: كتاب السنن، ورسالة لأهل مكة في وصف سننه،

---

(١) الكامل: ١/ ٩٣.
(٢) كتاب المجروحين: ١/ ٤٠.
(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٣.
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٤٨٢.
(٥) الإعلان بالتوبيخ ص ١٦٣.
(٦) الكامل: ١/ ١٣٤.
(٧) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٣.
(٨) تهذيب التهذيب: ٧/ ٣١٥، وفتح المغيث: ١/ ٣٤١، والرفع والتكميل ص ٢٢٣.

وكتاب المراسيل، وسؤالات للإمام أحمد بن حنبل في الفروع، وسؤالات للإمام أحمد في الرجال، وسؤالات أبي عبيدة الآجري له في الرجال.

ولقد كان من كبار النقاد، ذكره فيهم ابن حبان[١]، والذهبي[٢]، والسخاوي[٣].

وقد نقل عنه ابن الجوزي، انظر مثلاً (١ : ٧٠).

١٦ ـ ابن عدي

مصنف «الكامل في ضعفاء الرجال» ويعد معتدلاً، اتصف بالتحري الواسع، والورع الشديد، ذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٤]، وابن حجر[٥]، وغيرهما، الحديث (٤٠).

١٧ ـ العقيلي

أبو جعفر العقيلي مصنف كتاب «الضعفاء الكبير»: ثقة، حافظ، جليل، من المتشددين في نقد الرجال، والمتعنتين، وقد انفرد بجرح ثقات أوردهم في كتابه، فردَّ عليه الذهبي، وغيره.

وقد نقل ابن الجوزي كثيراً عن العقيلي (٥ : ١٤٧) وغيرها كثير.

١٨ ـ وأضف إلى ذلك أنه نقل عن آخرين نقلاً قليلاً مثل: غندر، والسعدي، ويزيد بن هارون، وصالح بن محمد، ويعقوب بن أبي شيبة، وكان النقل عنهم محدوداً جداً في الكتاب.

---

(١) كتاب المجروحين: ١/٥٧.
(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٩.
(٣) الإعلان بالتوبيخ ص ١٦٥.
(٤) صفحة ١٥٩.
(٥) تهذيب التهذيب (١ : ٩٣).

ولقد كان السبب الذي أثار عزم ابن الجوزي لتصنيف هذا الكتاب أنَّ جماعة من إخوانه ومشايخه في الفقه كانوا يسألونه جمع أحاديث «التعليق» وبيان ما صح منها، وما طُعن فيه، وذكر أن أكثر بضاعة الفقهاء في الحديث مُزجاة، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويُعرض عن الصحاح، ويقلِّد بعضهم بعضاً فيما ينقل تكاسلاً عن البحث وتعجلاً للراحة، واقتناعاً بما سَطَّره غيرهم، كما أنَّ جماعةً من كبار المحدثين كان يغلبُ عليهم الهوى فإذا جاء حديثٌ ضعيفٌ يخالفُ مذهبم بيَّنوا وجه الطعن فيه، وإنْ كان موافقاً لمذهبهم سَكَتوا عن الطعن فيه!!.

ولكن «ابن الجوزي» العالم المحدث الفقيه واسع الإطلاع حرصَ على الأخذِ بما رُوي عن وكيع: «أهلُ العلم يكتبونَ ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»، فكان حريصاً على فهم الأدلة الشرعية، وترجيح الراجح، وتزييف الزائف، حاصراً للمسائل الخلافية مع المذاهب الأخرى، مطولاً للمناقشة والأدلة عند اللزوم، وموجزاً في المسائل الواضحة للعيان، متكلماً على الرجال، حتى جاء كتابه هذا موسوعة في الحديث والفقه والرجال وطُرُقِ الاستدلال ومنهج التثبُّت، معرضاً عن العصبية التي يعتقد أنهافي مثل هذا حرامٌ، وأنه كتب هذا الكتاب ولم يذكر كل طرق الأحاديث الصحيحة، لأنه سيطول بذلك ويكون مخلاً، وإنما وضع كتابه للفقهاء وغرضهم يحصل مع الاختصار، وبسط قليلاً من الأسانيد ليرضي المحدثين.

فهذا هو المطمح الذي يأمله الإمام ابن الجوزي، من تصنيف وترتيب هذا السفر النافع متتبعاً المسائل الكبرى، معقباً على ذلك بما تقتضي الموازنة بين الآراء وبين ما يراه من فصل لهذا النزاع الذي استغرق فقهاء الأقطار، وعلماء الأمصار فحمَّلوا الفقه مالا يطيقه من تزمت وتعصب لبعض القواعد والأصول أبوْا إلا أن تنساق في الطريق التي رسموا، وهي

كلها خلافات في الحق لا توجب اختلاف الحق نفسه.

ولهذا سيجد المحدث الفقيه في ثنايا المعاني والاسترسال في تبيان الحقيقة أحياناً شيئاً من المجازفة، أو هَنات من التقصير تظهر له حين يوغل في المسائل.

ومن خصائص الكتاب الأولى أنه حاصر لمسائل الحنابلة الخلافية مع مذاهب أهل السنة الفقهية الأخرى التي هي غالباً مذاهب: الحنفية، المالكية، والشافعية، ونادراً مع ما ذهب إليه داود الظاهري، وأحياناً مع الإمامية، كما في المسألة ـ٥٢ـ جواز المسح على الخفين في الحضَرَ والسفر، وقال مالك: يجوز في السفر، وله في الحضر روايتان، ومنعت الإمامية، وأبو بكر بن داود الظاهري من المسح جملة[1].

ونادراً جداً مع ابن عباس ـ كما في المسألة ـ٥٩٤، وهي مسألة ميراث الأخوات مع البنات عَصَبَةً خلافاً لابن عباس، حيث يتفق الحنابلة مع مذاهب أهل السنة الأخرى وينفرد ابن عباس بهذا الخلاف، وهذا من النوادر التي لا تتكرر في الكتاب، وغالباً ما يكون الخلاف مع مذهب واحد فقط كما في المسألتين: ٨ ـ ٩ حيث انحصر الخلاف مع مذهب واحدٍ فقط.

إذاً، فليست مسائل الخلاف هذه مع السادة الأحناف، لا بل يمكن القول أن أكثر مسائل الفقه متفقٌ فيها الحنابلة مع الأحناف، وللدليل على ذلك انظر فهرس مسائل الفقه على المذاهب الأربعة الملحق بالجزء الحادي عشر لترى كيف أن أكثر من نصف مسائل الكتاب يتفق فيها الحنابلة مع الأحناف.

وتلمح من ابن الجوزي الذي يذكر مذهبه في مسائل الخلاف،

---

(١) (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

ومذهب المخالف، ويكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصف لا يميل له ولا عليه فيما يقول ولا يجازف، تراه يجازف في مسألة القنوت في الفجر وأنه لا يُسن وقال مالك والشافعي: يُسن، والحديث (٧٧٣) عن أبي مالك = سعد بن طارق بن الأشيم راوي الحديث وأنه صلى خلف الرسول ﷺ وخلف أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي فلم يقنتوا، وذكر أن القنوت في الفجر بدعة مُحْدثة!.

وابن الجوزي لا يقبل عموماً من الخطيب البغدادي كلامه في الرجال، قال البدر العيني في البناية (١ :٦٢٨): واتّباع[١] ابن الجوزي للخطيب عجيب؛ فقد نقل السَّروجيُّ عن ابن الجوزي أنه قال: والخطيبُ لا ينبغي أن يقبل جرحه ولا تعديله لأن قَوْلَهُ ونَقْلَهُ يدل على قلة دين. . .

وهذا الحديث عند أحمد والترمذي[٢] والنسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي يقول الخطيب البغدادي عن راويه، طارق بن الأشيم: في صحبة طارق نظر، وإن صَحَّ الحديث حملناه على دعاءٍ أحدثه أهل ذلك العصر.

قال ابن الجوزي: لقد تعصَّب الخطيب، فقال: في صحبة طارق

---

(١) يشير هنا بلفظ اتباع أي اتباع ابن الجوزي للخطيب في التعصب، فإن عند الخطيب العصبية الزائدة على جماعة العلماء كأبي حنيفة وأحمد وبعض أصحابه، تحامل عليهم بكل وجه، وصنَّف فيه بعضهم: تأنيب الخطيب، والسهم المصيب في كبد الخطيب، وأما ابن الجوزي فقد تابع الخطيب، وقد عجب سبطه جمال الدين يوسف بن فرغل البغدادي (٥٨١ ـ ٦٥٤)، حيث قال في مرآة الزمان: وليس العجب من الخطيب فإنه طعن جماعة من العلماء، وأنما العجب من الجَدّ كيف سلك أسلوَبه وجاء بما هو أعظم؟!.

(٢) ج ٣، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ التحقيق.

نظر، وقال البخاري: طارق بن الأشيم له صحبة، وهذا الإسناد صحيح.

عقب ابن الجوزي: وهذا منه تعصُّبٌ باردٌ إذ لا وجه للنظر بعد ثبوت صحبته عند البخاري، ومحمد بن سعد، وغيرهما ممن ذكر الصحابة، وأما حملُه، فحمل من لا يفهمُ؛ لأن الإنكار كان للدعاء في ذلك الوقت، لا لنفس الدعاء.

نقح الذهبي فقال: سنده صحيح رواه الخطيب في كتاب «القنوت» له، وهو نص في أن القنوت مختص بالنازلة.

وفي ترجمة الخطيب من سير أعلام النبلاء (١٨ : ٢٨٩): تحاملت الحنابلةُ على الخطيب حتى مال إلى ما مال إليه.

وقال: تناكدَ ابن الجوزي وغضَّ من الخطيب، ونسبه إلى أنه يتعصَّبُ على أصحابنا الحنابلة.

ولم يغض ابن الجوزي من قدر الخطيب البغدادي فقط، بل غض من قدر أئمة الفقه الحنفي، وحطَّ من شأنهم فضعفهم مقتدياً بالدارقطني[١]، الذي تعصبه على أبي حنيفة معروف، فقد قدح فيه في سننه في باب: ذكر قوله ﷺ: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة. واختلاف الروايات في ذلك[٢]، حيث روى حديث جابر: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». قال الدارقطني: لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسين بن عمارة، وهما ضعيفان!!![٣].

---

(١) ولابن حبان أيضاً فتعصبه على أبي حنيفة وأصحابه واضح.

(٢) سنن الدراقطني (١ : ٣٢٣).

(٣) انظر التعليق المغني لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في الموضع السابق ثم ذب ذبابات الدراسات (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٩٧).

وصنيع ابن الجوزي لا يروق للذهبي، ففي الحديث (٥٨٤)[١] يريد ابن الجوزي أن يقوي حديث عائشة الذي رواه من طريق الدارقطني في مسألة الاقتصار على الأنف في السجود، وقد صنَّف الدارقطني هذا الحديث وأعلَّه بـ«ناشب بن عمرو الشيباني»، فقال: ناشب ضعيف، فردَّ ذلك ابن الجوزي قائلاً: ما قَدَحَ فيه غيره، ولا يُقبَلُ التصنيف حتى يتبين سببه.

عقب الذهبي على قول ابن الجوزي: هذا الكلام يدلُّ على هوى المؤلف وقلة علمه بالدارقطني، فإنه ما يضعف إلا من لا خير فيه.

ليس هذا فقط، بل نرى ابن الجوزي يحتج بأحاديث واهية، إنه عندما ينقض لخصومه دليلاً به راوٍ ضعيف فإنه يضعه على السفُّور ولا يتركه إلا بعد أن يذكر أقوال أهل الجرح والتعديل كلها المدعمة لما ذهب إليه، ولا تراه يثبت ذلك في أحاديث واهية احتج بها!!.

هذا هو ينقل تحسين الدارقطني لحديث عائشة وهو الحديث الرابع[٢] الذي احتج به في مسألة القصر رخصة أو عزيمة، عن عائشة، قالت: خرجتُ مع رسول الله ﷺ في عُمرة رمضان، فأفطَر، وصمتُ، وقَصَرَ، وأتممتُ، فقلت: بأبي وأمي، أفطرتَ وصمتُ، وقصرتَ وأتممتُ، قال: «أحسنت يا عائشة».

وهذا ذكر ابن الجوزي أن الدارقطني قد حَسَّنه، ثم سكت بعد ذلك.

قال الذهبي(عن إسناده): العلاء وهّاه ابن حبان، والخبر منكر، وقوله: «في عمرة رمضان»، باطل، ما اعتمر نبيُّ الله ﷺ في رمضان

---

(١) (٢/ ٣١١).

(٢) الحديث رقم (٨٨٢)، ويقع في الجزء الرابع ص (٤٣).

أبداً[١].

وقال ابن قيم الجوزية في زاد المعاد (٢: ٩٣): هذا الحديث غلط، فإن رسول الله ﷺ لم يعتمر في رمضان قط، وعُمَرُهُ مضبوطة العدد والزمان، وقد تعقبه أيضاً الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣: ٤٨٠).

وفي مسألة الاحتجاج بالحديث المرسل نراه في الحديث (١١١١)[٢]، عن الصنابحي، قال: رأى رسول الله ﷺ في إبل الصدقة ناقة مسنة، فغضب، وقال: «ما هذه»؟...

اعترض ابن الجوزي على هذا الدليل الذي احتجَّ به الخصم، ولم يقبله بحجة أنه حديث مرسل.

وكذا عن الحديث التالي له برقم (١١١٢)[٣] الذي رواه طاوس عن معاذ، قال ابن الجوزي: وجوابه من وجهين: أحدهما أنه مرسل وطاوس لم يَلْقَ معاذاً.

فإذا انتقلنا إلى الحديث (٢٠٧٣م)[٤] في مسألة الخُلع فَسخٌ أو طلاق كقول أبي حنيفة، وعن الشافعي قولان، فقد روى الشافعيّة عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال: «الخلع طلقة بائن».

قال ابن الجوزي: لا يصح، ثم هو مرسل....

فإذا عدنا إلى المجلد الخامس ص(٦٥) والمسألة ـ ٣١١ ـ في إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون، وقال أبو حنيفة: لا تجب، يحتج ابن الجوزي بثلاثة أحاديث:

---

(١) تنقيح الذهبي (٤/ ٤٤).
(٢) (٥: ٧١) في مسألة إخراج الغنم في الزكاة.
(٣) صفحة (٥/ ٧٢).
(٤) في الجزء التاسع، صفحة (١٦٠).

(الأول) ورقمه (١١٠٤)، قال عنه النووي: ضعيف، و(الثاني) ورقمه (١١٠٥)، و(الثالث) ورقمه (١١٠٦) وكلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

ثم يستعرض تضعيف الخصم لأحاديثه الثلاثة هذه، ويرد عليهم، فإذا قالوا عن الأول: فيه مجالد = ضعيف، وعن الثاني والثالث: فيهما: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال ابن الجوزي: أما أحاديث عمرو بن شعيب فإنهم لا يختلفون في توثيق عمرو، فإذا ذكر الخصم قول ابن حبان: لم يصح سماع شعيب من جده عبد الله، ردَّ ابن الجوزي بأن الدارقطني خطَّأَ هذا القول بأن جدّ عمرو بن شعيب الأدنى: محمد، ولم يدرك رسول الله ﷺ، وجده الأعلى: عمرو بن العاص = ولم يدركه شعيب، وجده الأوسط عبد الله، وقد أدركه، فإذا لم يُسَمِّ جده احتمل أن يكون محمداً، واحتمل أن يكون عمراً، فيكون في الحالين مرسلاً....

يقول ابن الجوزي (٥ : ٦٥): على أن المراسيل عندنا حُجَّةٌ.

فإذا كانت المراسيل عنده حجة فلم ضعَّف دليل الخصم بسبب أنه حديث مرسل؟[1].

* * *

ومثل هذا يحدث عند إسراف المصنف بجرح راوٍ في موطن احتجاج الخصم به، ثم قد يوثقه لَمَّا يحتجُّ هو بحديثه، في (١ : ٤٥) في مسألة

---

(١) معلوم أن الإمام أحمد أخذ بالمرسل في حال الضرورة كالحديث الضعيف بعد فتوى الصحابي.

الوضوء بالنبيذ، قال عن الحديث رقم (٣٣) وهو الطريق الثاني لحديث ابن مسعود، وهو من الأحاديث التي احتج بها الخصم بجواز الوضوء بنبيذ التمر المطبوخ إذا عدم الماء، ضعف ابن الجوزي الحديث، وقال: تفرد به ابن لهيعة، ونقل قول الدارقطني عن ابن لهيعة: لا يُحتج بحديثه.

وفي مسألة الخلوة الصحيحة تقرر المهر، وقال مالك والشافعي: لا يتكمل إلا بالوطء = روى ابن الجوزي حديث ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كشف خمار امرأة ونظر إليها، وجب الصداق، دخل بها أو لم يدخل».

وهو حديث إسناده ضعيف في سنن الدارقطني (٣: ٣٠٧) رواه في أول الباب للاستدلال به على المسألة، قال عنه: إن قيل: الحديث الأول مرسل، فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، قلنا: المراسيل عندنا حجة، وابن لهيعة قد روى عنه العلماء!!.

وفي الحديث (٥٣٨)[1] وهو الأول الذي احتج به الخصم في مسألة القراءة خلف الإمام وهو حديث رواه محمد بن إسحق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، قال: «صلى النبي ﷺ صلاة جهر فيها، فقرأ رجل خلفه، فقال: «لا يقرأنَّ أحدكم والإمام يقرأ، إلا بأمِّ القرآن»= قال ابن الجوزي: هذا الحديث لم يرفعه إلا ابن إسحق، وقد قال مالك، وهشام بن عروة، وغيرهما: ابن إسحق كذاب، وقال يحيى بن معين: ليس بحجة، وقال ابن المديني: يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة[2].

---

(١) (٢: ٢٦٤)، ثم (٢: ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٢) انظر الحاشيتين (١) و(٢) صفحة (٢/ ٢٦٧) في رد كلام ابن الجوزي.

ولما ساق الحديث (١٠٠٢) في جواز تغسيل الزوج زوجته[١] وفي إسناده محمد بن إسحق، قال عنه: هذا الحديث لا يصح، في إسناده ابن إسحق، وعليّ بن عاصم، وقد سبق جرحهما.

فإذا عُدت بك إلى الحديث رقم (١٠٠٠)[٢] في نفس المسألة فقد استدل على جواز غسل الزوج زوجته بحديث عائشة وفي إسناده: محمد بن إسحق، عن يعقوب بن عتبة، عن الزهري عن عُبيد الله بن عبد الله، عن عائشة، قالت: رجع إليَّ رسول الله ﷺ ذات يوم من جنازة بالبقيع، وأنا أجد صُداعاً في رأسي، وأنا أقول: وا رأساه، فقال: «بل أنا وا رأساه»، ثم قال: «ما ضرك لو متِّ قبلي، فغسَّلتكِ، وكفَّنتك، وصليتُ عليك، ودفنتكِ» قلت: لكأني بك والله لو فعلتَ ذلك، لقد رجعتَ إلى بيتي فأعرسْتَ فيه ببعض نسائك. فتبسم رسول الله ﷺ، ثم بدأ في وجعه الذي مات فيه.

قال ابن الجوزي في (٤: ٢١٨).

فإنْ قِيلَ: قَدْ رَوى هذاالحدِيثَ البخاريُّ في صحيحه، فقالَ فيهِ: قُلْتُ وَا رَأْسَاهُ. فقال: ذَلِكَ لَو كانَ وأَنا حيٌّ، فأستغفْرُ لَكِ، وأدْعُو لكِ»

وراهُ صالحُ بن كيسانَ، عن الزهريِّ، فقالَ فيهِ: «وددْتُ أنَّ ذَلكَ كانَ وأنا حيٌّ، فهيأتُكِ، ودفنْتُكِ». ولَمْ يَقُلْ: «غسلتُكِ» إلا محمدُ بنُ إسْحاقَ، وقَدْ كذَّبهُ مالكٌ.

قلنا: إنما كذبهُ مالكٌ بقولِ هشام بنِ عُروةَ أنهُ حدثَ عَنْ أُمِّ أبي، ومَا رآها رجلٌ قَطّ، وقَدْ تأولَ هذا أحمدُ بنُ حنبل، فقالَ: يمكنْ أَنْ تكونَ خرجَتْ إلى المسْجِدِ، فَسمعَ مِنْها.

---

(١) (٤: ٢٢٢).

(٢) (٤/٢١٧ ـ ٢١٨).

وقالَ يحيى بنُ معينٍ: محمدُ بنُ إسحاقِ ثِقَةٌ.

وقالَ شعبةُ: صَدوقٌ.

وهكذا وثقه هنا بعد أن جرحه هناك!!!

وهكذا يمضي في تضعيف ثقات مخرج لهم عند البخاري ومسلم أو أحدهما؛ فضعف حصيناً بن عبد الرحمن السلمي[١] بحجة ما نقله العقيلي عن يزيد بن هارون في «الضعفاء الكبير» بأنه كان قد نَسِيَ، وهذا تعنت بَيِّنٌ منه، فإن حصيناً: ثقة باتفاق؛ فقد أخرج له البخاري ومسلم، وأصحاب السنن ووثقه الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم.

وجرح الحسن بن صالح[٢]، فقال وهو يضعف استدلال المالكية ـ أن ـ قاتل الخطأ يرث من المال (عند الحنابلة قاتل الخطأ لا يرث) فقال عن الحديث ـ ١٨٩٨ ـ الذي يرويه الدارقطني عن حسن بن صالح، عن محمد بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو؛ أنَّ رسُول الله ﷺ قامَ يَومَ فَتْحِ مكَّةَ؛ فقالَ: «لا يَتَوارَثُ أَهْلُ ملَّتَيْنِ، والمرْأةُ تَرِث مَنْ دِيةِ زَوْجِها ومَالِهِ، وهُوَ يَرِثُ مِنَ دِيَتِها ومَالِها؛ مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهما صَاحِبهُ عَمْداً، فإنْ قتلَ أَحَدُهما صاحبَهُ عَمْداً، لَمْ يَرِثْ مِنْ دِيتِهِ ومَالِهِ شَيْئاً، وإنْ قتلَ صاحبَهُ خطأ، فَيَرِثُ مِنْ مَالِهِ، ولمْ يرَثْ مِنْ ديَتِهِ».[٣]

قال ابن الجوزي: الحسن بن صالح مجروح، قال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات.

---

(١) (٤: ٢٤٠)، والحديث (١٠١١).

(٢) (٨: ٢٢٠)، والحديث (١٨٩٨).

(٣) قال الذهبي في التنقيح (٤: ٢١٩): والخبر منكر.

قال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق»: «الحسن بن صالح هذا هو ابن حيّ، وهو من الثقات الحفاظ المخرج لهم في الصحيح، والذي تكلم فيه ابن حبان هو آخر مختلف في نسبته، يروي عن ثابت، عن أنس، ويقال له: العجلي، وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وحكى كلام ابن حبان فيه، ثم قال: والحسن بن صالح عشرة، ليس فيهم مجروح»[(١)].

ثم ضعَّف طائفة ممن احتج بهم الشيخان أو أحدهما أو الستة، فنراه في الحديث (٦: ١٤٦٣) يقول: إن أبا عبد الرحيم (خالد بن أبي يزيد الحرَّاني مولى عثمان بن عفان) ضعيف، والرجل ثقة، وقد احتجَّ به مسلم وكذا عن داود بن الحصين الذي ضعفه في الحديث (٣/ ٦٨٥)[(٢)] فقال: «وهو ضعيف» بينما هو ثقة متفق على توثيقه، احتجَّ به الجماعة، والإمام مالك، وأخرج له في الموطإ أربعة أحاديث منها ثلاثة متصلة وواحد مرسل.

وقال عن زيد بن واقد القرشي: إنه ضعيف في الحديث (١٠/ ٢٢١٢) وهو ثقة احتج به البخاري وأصحاب السنن سوى الترمذي، ووثقه: ابن معين، والعجلي، والدارقطني، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر.

وفي الحديث (٢/ ٥٠٧)[(٣)]، ضعف عبد الله بن عبد الله بن أويس بن

---

(١) نصب الراية (٤: ٣٣٠ ـ ٣٣١)، وقال الذهبي: في السير ترجمته لابن الجوزي: له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف وصنَّف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً لما لحق أن يحرره ويتقنه».

(٢) انظر صفحة (٩٤) من الجزء الثالث.

(٣) صفحة ٢٢٧ ـ ٢٢٨ من المجلد الثاني.

مالك الأصبحي، وقد احتجَّ به مسلم، والأربعة، وذكره الذهبي في «من تُكلِّمَ به وهو موثق».

وفي الحديث (٧/ ١٧٣٢) قال عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزلي ضعيف، وقد احتجَّ به مسلم، ووثقه أحمد، ويحيى وغيرهما.

وفي الحديث (٨/ ١٩١٤) قال عن عبد الواحد بن عبد الله بن كعب: لا يحتج به، وقد احتجَّ به البخاري، وأصحاب السنن!!.

وفي الحديث (٥/ ١١٣٧) قال عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف: ضعيف وقد احتج به مسلم، وأصحاب السنن.

وفي الحديث (٧/ ١٦٧٤) قال عن عبد الله بن أبي جعفر الحصري: ليس بالقوي، وهو ثقة، أخرج له الجماعة، وكذا عن عبيد الله بن عمرو بن حفص بن عاصم في الحديث (٦/ ١٤٤٩) فقال عنه: ضعيف، يستحق الترك، مع أنه ثقة احتج به البخاري ومسلم وأصحاب السنن.

وعن عزرة بن عبد الرحمن بن زرارة في (٦/ ١٣٩١) أنه لا شيء وهو ثقة احتج به مسلم، وكذا عن علي بن زيد بن جدعان في الحديث (١/ ١٠١) وقد احتج به مسلم أيضاً، وكذا عن علي بن هاشم بن البريد في الحديث (١ : ٤٤).

وفي الحديث (١ : ٢٥٢) قال عن عمرو بن أبي عمرو: لا يحتج بحديثه، وقد احتج به البخاري ومسلم وأصحاب السنن، وغيرهم.

وقال عن محمد بن مهاجر في الحديث (٥/ ١١٥٧): إنه أكذب خلق الله، وهو ثقة، احتجَّ به مسلم، وأصحاب السنن، ووثقه الإمام أحمد، وابن معين، ودُحيم، وأبو زُرعة، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وابن حبان، والذهبي، وابن حجر.

وعنده مصعب بن شيبة الحجبي (في الحديث ٣/ ٦٨٨) ليس بالقوي

وهو ثقة احتج به مسلم.

أما يحيى بن أيوب الغافقي فهو لا يُحتج به عنده[١]، مع كونه ثقة، متفق على توثيقه، أخرج له البخاري ومسلم، وأصحاب السنن وكذا فإن يحيى بن عبدالحميد الحماني في الحديث (٥: ١٢٧١) كان يكذب، ويحتج به مسلم،أضف إليه: يحيى بن يمان العجلي الذي قال عنه في الحديث (١٠/ ٢٣٨٩) لا يحتج به، وقد احتج به الإمام مسلم بن الحجاج، وأيضاً: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح احتج به مسلم، وقال عنه في (٦/ ١٤٠٩): إنه ضعيف.

وقد رمى طائفة من الرواة بالكذب تارة، وبالضعف أخرى، وهم ثقات تكلم فيهم بغير حجة، مثل حميد بن الربيع اللخمي، في الحديث (٢/ ٣٥٨) فقال: إنه كذاب، مع أن له توثيقاً[٢]، أما زفر بن الهذيل العنبري فقد ضعفه[٣] مع أنه ثقة مأمون[٤] حسب أقوال العلماء فيه، وأثنى عليه الذهبي في السير (٨/ ٣٨)، فقال: الفقيه المجتهد الرباني العلامة. . . ، وقال يحيى: ثقة مأمون.

ونقل قول ابن حبان عن سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله في الحديث (٥/ ١١٨١) أنه كان يروي الموضوعات عن الثقات، وهو ثقة، لا بأس به، أو صدوق له أوهام كما في التقريب.

أما شريك بن عبد الله النخعي، فقال عنه في (٢/ ٥١١): ليس بشيء وهو ثقة.

---

(١) الحديث (٣/ ٧٦٩)، صفحة (٣: ١٨١ ـ ١٨٢).

(٢) لسان الميزان (٢/ ٢٦٤).

(٣) الحديث (١٠/ ٢٢١٩).

(٤) ترجمته في الجزء العاشر من هذا الكتاب ص (٨٧ ـ ٨٨) وأقوال العلماء فيه.

وأما عبد الله بن عثمان بن خثيم في (٢/ ٥١٧) فأحاديثه ليست بالقوية، وهو صدوق حجة ثقة، وأما عبد الله بن نافع الصائغ في الحديث (٥/ ١١٣٥) فهو عنده ضعيف، وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين كما في التقريب.

وعمرو بن شعيب بن محمد عنده واهٍ في (٥/ ١١٠٦) مع أنه صدوق، وثقه غير واحد، وقال عن فطر بن خليفة في (٢/ ٥١٧): إنه غير ثقة، مع أنه موثق.

ثم ضعَّف مبارك بن فضالة في (٥/ ١١٨١) مع أنه صدوق يدلس لا بأس به.

أما مسلم بن خالد الزنجي شيخ الإمام الشافعي، فقال عنه في (١٠: ٢١٩٣): «ليس بشيء» مع أنه صدوق، وهشام بن سعد في (٥/ ١٢٩٨) ليس بشيء، مع أنه ثقة، وهلال بن خبيب في (٥: ١٠٩٨) ضعيف، مع أنه ثقة، والوليد بن جميع في (٢/ ٤٢٤): ضعيف مع أن مسلماً وابن معين وثقاه، وكذا يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن فقد ضعفه في (٦/ ١٥٦٣)، وهو ثقة، فيه تشيع، وهذا يوصلنا إلى نتيجة تعجل ابن الجوزي في الحكم على الرواة.

وهذا كله أثناء الاستدلال للمسألة التي يريد أن يثبت قوة دليل الحنابلة، أو أثناء دفع أدلة المخالف.

هذا التعجل قد يؤدي به إلى قلة التثبت عندما يدرج دلائل المخالف، فعند الحديث (٩٠٠)[1]، وهو حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «من جمع بين صلاتين من غير عذر، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر» قال ابن الجوزي إن الحنفية احتجوا به في مسألة الجمع

---

(١) (٤: ٦٨).

في السفر، ولكن عبارة الزيلعي في نصب الراية (٢: ١٩٣) توضح أن ما أسنده ابن الجوزي للحنفية لم يستدلوا به وكذا الحديث (١٠٠٣)[١]، فقد رواه على أنهم عارضوا به حجة الحنابلة في المسألة ـ ٢٧٦ ـ يجوز للزوج أن يغسل زوجته، رغم أنهم لم يستدلوا بهذا الحديث على شيء، وليس بحديث بل هو أثر رواه الدارقطني (٣: ٢٦٩) موقوفاً على ابن عباس.

أما في الحديث (١٠٠٥)[٢] عن الإمام علي رضي الله عنه أنه قال للرسول ﷺ: إن عمك الشيخ الضال مات فمن يواريه؟ قال: «اذهب فوار أباك، ولا تحدثن حدثاً حتى تأتيني» فواريتُه، ثم جئت، فأمرني فاغتسلت، ودعا لي.

وأجاب ابن الجوزي بأن ذلك كان في ابتداء الإسلام قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٢٨٢) وهذا ممنوع أيضاً، وقال الذهبي:[٣] فأين الناسخ؟

وفي استدلاله للمسألة السابقة ذاتها في منع المسلم غسل قريبه الكافر ودفنه بحديث أخرجه الدارقطني (٢: ٧٦) عن أبي معشر عن محمد بن كعب بن مالك القرظي عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه، قال: جاء ثابت بن قيس بن شماس، فقال: يا رسول الله إن أمي توفيت، وهي نصرانية، وأني أحب أن أحضرها، فقال له عليه السلام: اركب دابتك، وسر أمامها، فإنك إذا كنت أمامها لم تكن معها، انتهى.

وهذا مع ضعفه ليس فيه حجة كما تراه، ولقد اهتم بمسائل جد فرعية كالمسألة ـ ٤٥٥ ـ في حكم إشعار البُدن، والمسألة كلها تدور بين

---

(١) (٤: ٢٢٣).

(٢) (٤: ٢٢٧).

(٣) في التنقيح (٤: ٢٢٧).

الاستحباب والسنة، وكذا المسألة ـ ٤٥٦ ـ في تقليد الغنم.

. وبعض أدلة ابن الجوزي على المسألة تكون ضعيفة أحياناً، ففي المسألة ـ ٦٨ ـ مثلاً استدل بحديث ضعيف في التيمم لوقت كل صلاة، وهذا الحديث (٣١٢)[١]، قال عنه: الحماني، وابن عمارة: متروكان.

وفي المسألة ـ ٣١٦ ـ[٢] وهي مسألة العشر في زكاة الخضراوات يقول: لنا أحاديث إلا أن كلها ضعاف، ويروي ثمانية أحاديث، يقول عنها: كلها ضعاف، ولا يروي أي حديث للمخالف.

ويستشهد ابن الجوزي بأحاديث رواها الدارقطني في سننه يضعفها هو نفسه كما في المسألة ـ ٣٣١ ـ[٣].

ويحتج بأحاديث ضعيفة على مسألة يريد إثباتها بينما حجة خصمه أقوى كما في المسألة ـ ٥٠٣ ـ في بيع رباع مكة[٤]، فقد احتجَّ على بالحديث ـ ١٦٨٦ ـ وهو موقوف، وكذا الحديث ـ ١٦٨٧ ـ وهو يضعف بإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، قال عند البخاري: منكر الحديث، بينما دليل خصمه أقوى وهو الحديث (١٦٨٩) لا يرث المسلم الكافر أخرجاه في الصحيحين.

* * *

(١) (١/ ٣٣٤).
(٢) (٥: ٩٤).
(٣) (٥: ١٨٧ ـ ١٨٨).
(٤) (٧: ١٣٩).

التنقيح

ذكر الذهبي أن العلماء عابوا على ابن الجوزي كثرة الغلط فيما يصنفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره ـ وقال: «له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذِ العلم من صحف، وصَنَّف شيئاً لو عاش عمراً ثانياً لما لحق أن يحرره ويتقنه»[1].

وقد اختصر الذهبي وانتقى ونقح كثيراً من الكتب منها لابن الجوزي:

١ ـ ترتيب الموضوعات.

٢ ـ تلخيص العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.

٣ ـ تنقيح كتاب التحقيق وهو هذا الكتاب، ويبلغ حجم كتاب الذهبي ربع حجم كتاب ابن الجوزي

وقد تميز بالخصائص التالية:

١ ـ يبدأ كتابه بدون تقديم، حيث يدخل مباشرة في المسألة الأولى، وينهيه مع الحديث الأخير (٢٤٧٨) فلا يضع له مقدمة ولا نهاية.

٢ ـ ينقل المسألة كما وردت عند الذهبي، دون تعديل (حيث وردت مختصرة أصلاً) ـ وقد يختصرها أيضاً.

٣ ـ يحذف الإسناد كله، ويذكر الحديث مع اسم الصحابي راوي الحديث فقط.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١: ٣٧٨)، وانظر أيضاً (٢١/ ٣٨٢). قول الحافظ سيف الدين بن المجد عن كثرة الوهم عن ابن الجوزي.

٤ ـ تبرز أهمية كتاب «التنقيح» في استدراكات وتعليقات الإمام الذهبي وتصحيحاته، وإليك بعضها.

٥ ـ قال في أحاديث المسألة ـ ٤ ـ الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر خلافاً للحنفية التي استدل بها ابن الجوزي وهما الحديثان (٢٠ ـ ٢١): كلاهما لم يدلا على المسألة.

٦ ـ أحكام الذهبي على الحديث مباشرة بعد ذكره، أما ابن الجوزي فإنه يروي أحاديث المخالف كلها ولو بلغت عشراً أو أكثر ثم يحكم عليها واحداً تلو الأخر.

٧ ـ أضاف الذهبي في مسألة القنوت أحاديث ليست في التحقيق، وأطال في رواية شواهد لم يذكرها ابن الجوزي[١].

٨ ـ بعد الحديث (٢٥٢)[٢] أضاف الذهبي أحاديث في الباب لم يروها ابن الجوزي في «التحقيق» وهي من أحاديث المسألة، من مسند بقي بن مخلد كما صرح بذلك الذهبي، وكذلك عند المسألة ـ ١٧٢ ـ روى ابن الجوزي حديثاً واحداً (٦٤٦)، فأضاف الذهبي الحديث (٦٤٦م)[٣].

٩ ـ توزعت تنقيحات الذهبي على الكتاب كله، إلا القليل وإليك بعض النماذج:

ـ عند الحديث ـ ٣٢٦ ـ قال الذهبي: سكت عن عطاء العطار رغم أنه مشهور بالضعف والكذب.

---

(١) انظر (٣: ٢٠٠ ـ ٢٤٣).

(٢) (١: ٢٦٤ ـ ٢٦٦).

(٣) (٣: ٤٢).

ـ عند الحديث ـ ٣٢٧ ـ قال: ضعف عبد الكريم وهو ثقة.

ـ عند الحديث ـ ٢٣٣٥ ـ حيث قال ابن الجوزي عن إسماعيل بن أمية: إنه متروك، تعقبه الذهبي، فقال: بل ثقة باتفاق.

ـ عند الحديث ـ ٢٤٤٨ ـ قال ابن الجوزي: فيه جماعة مجاهيل، فقال الذهبي: بل هو منكر.

ـ وتشتد حدة الذهبي عندما يروي ابن الجوزي الحديث ـ ١٩٨٩ ـ[١] فيسكت عن أحد رواته: محمد بن دينار، فيتعقبه الذهبي بقوله: أيها المؤلف! كيف تروي الباطل، وتكاسرُ عنه، ومَنْ محمد بن دينار المتهم بهذا؟[٢].

ـ وعند الحديث ـ ١٩٩٢م ـ[٣] استدل ابن الجوزي بمرسل سعيد بن المسيب في مسألة إذا كان الولي ممن يجوز له التزويج بموليته، قال الذهبي: لا ينهض ذلك.

ـ ولما استدل ابن الجوزي على مسألة الجمع بين الأختين إذا كانت معتدة من طلاقه، لا يجوزأن يتزوج أختها بحديث ـ ١٩٩٦ ـ[٤] بقوله: واستدلوا بقوله ﷺ: ملعون من جمع ماءه في رحم أختين، قال الذهبي: هذا منكر، فأين إسناده؟.

ـ وكذلك عند الحديث ـ ٢٠١٥ ـ[٥] الذي احتج به ابن الجوزي

---

(١) (٩: ٣١).

(٢) في الميزان (٣: ٥٤٢): هو محمد بن دينار العرقي عن هشيم؛ أتى بحديث كذب، ولا يُدرى من هو.

(٣) (٩: ٣٥).

(٤) (٩: ٤١).

(٥) (٩: ٧٢).

ورواه بدون إسناد، تعقبه الذهبي، بقوله:

هذا لا أعرفه، ولم يذكر المؤلف له إسناداً.

ـ ولما احتج ابن الجوزي للمسألة ـ ٦٧٩ ـ[١] بحديث: إذا أمسك الرجلُ الرجلَ، وقتله الآخر... قال الذهبي: وهذا حديث منكر، لعله من قول ابن عمر.

١٠ ـ نقطة أخيرة أقف هنيهة عندها ولا بد لي أن أذكرها وأضرب لها مثالاً واحداً عند الحديث ـ ١١٩٧ ـ[٢] وهو الحديث السادس الذي احتجَّ به الحنفية على مسألة زكاة الفطر، وأنه يجزىء نصف صاع بُرّ، قال ابن الجوزي عن هذا الحديث (وهو حديث أخرجه الترمذي وقال عنه: حسن غريب): في طريقه الأول: سالم بن نوح؛ قال يحيى بن معين: ليس بشيء... وفي التنقيح نقل الذهبي ما ذكره ابن الجوزي من قول ابن معين هذا، ولم ينقح مع أنَّ سالماً قد احتج به مسلم، وأصحاب السنن سوى ابن ماجه، وأخرجه له البخاري في «الأدب المفرد» وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩: ٣٢٥) محدّث صدوق، وقد وثقه، أبو زرعة، وابن حبان، وابن شاهين، وقال الإمام أحمد ما بحديثه بأس، كتبتُ عنه حديثاً واحداً.

وما نقله ابن الجوزي من تضعيف ابن معين له، وقوله فيه: ليس بشيء، فإن ابن معين قال في موضع آخر من تاريخه (٢: ١٨٨): ليس بحديثه بأس، وسرده الذهبي فيمن تُكلم فيه وهو موثق الترجمة (١٢١).

ومثل هذا يقع في التنقيح من السكوت على التضعيف، وهو نادر جداً، وانظر جدول المقارنة في أقوال ابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر في رجال «التحقيق» ففيه فوائد، ولله الحمد والمنة.

---

(١) (٩: ٢٧٥).

(٢) (٥: ٢١٠ ـ ٢١١).

وبعد، فهذه مادة الكتابين وقد نسقتها ـ بعون الله ـ تنسيقاً جيداً، وجعلت ديدني أن يكون قارئه ماضياً في مطالعته والرجوع إليه دون تعثر، ووضعت له ترقيماً للمسائل والأحاديث، ناهيك عن ضبط النص، والمقابلة بين النسخ الخطية، ومن ثم تخريج الأحاديث ورجال الأحاديث، وتراجم فقهاء الأمصار، وفهرس مسائل الفقه الواردة بالكتاب، وفهارس علمية أخرى تيسر الاستفادة من الكتاب والرجوع إليه.

وإني جدَّ واثق أني سأجد لهذا الكتاب أصدقاء يلقونه ملاقاة الصديق، يفيدون منه ويرحبون به، وواثق كذلك أنه سيردُّ كثيراً من ضعاف النفوس عما يبغونه لهذا العلم من شر، وما يدسون له من كيد.

وإن كان لي ما أختم به هذه التقدمة بين يدي هذا الكتاب الجليل فلن أزيد عما قدمته في «استذكار» ابن عبد البر لأثبت أن اختلافات المجتهدين ظاهرة صحية في تراثنا الفقهي، وتعد مظهراً من مظاهر الحرية الفكرية التي حضَّ عليها الإسلام، كما تعد مظهراً من مظاهر صلاحية الشريعة للتطبيق الدائم حيث يتيح تعدد الآراء للأمة مجال الانتخاب منها بما يلائم أحوالها، ويتمشى مع المصلحة العامة لها، وقد تناول كثير من العلماء في الماضي والحاضر هذه الاختلافات بالدرس والتمحيص، وبينوا أسبابها ليؤكدوا بذلك أنها كانت ضرورية، وتدل على الحيوية العقلية لفقهاء الإسلام والسلف الصالح من العلماء الذين كان يعذر بعضهم بعضاً إذا ما اختلفوا، ولا يعيب أحد منهم رأياً رآه غيره، فكانوا بهذا أقرب في الوصول إلى الصواب وأسرع بلوغاً إليه إذا لمحوه، وأقوى تمسكاً به إذا أدركوه، وكان شعارهم جميعاً في ذلك هو أن الرجوع إلى الحق من أمهات الفضائل.

وكان من أثر ذلك في علاقة بعضهم ببعض نموّ روح التسامح فيما بينهم، وقوة المحبة والأخوة في الله، وفي سبيل الحق، والتعاون على كل ما يوصل إلى رضاء الله تعالى، وإلى سعادة الأمة فبارك الله لهم في أعمارهم وأعمالهم، وحفظها من أن تضيع في جدل عقيم، ومراء سقيم ليس له من باعث سوى العناد للرأي، والانتصار للمذهب، مهما بعد عن الحق، أو ظهر خطؤه.

وحفظهم سبحانه كذلك من التخاصم، والتحاسد، ومن كل ما يفسد القلوب، ويحبط الأعمال، فنفعهم بأعمالهم، ونفع بها الأمة.

وهاهي ذي آثارهم، لا زالت مناراً يهتدي به من أراد سلوك طريقهم، ونموذجاً لمن وهبه الله ما وهبهم من فقه في الدين، وحرص على تحري الحق، وأراد أن ينفع كما نفعوا، ويثمر كما أثمروا. ولعل من أسباب نجاحهم أنهم كانوا جميعاً يغترفون من نحر واسع الجنبات، عميق الغور، ذلك هو كتاب الله وسنة رسوله، يرتوي منه كل منهم على قدر استعداده، ولا يقابل من غيره بعتاب ولا ملام.

كان بعضهم يفهم في الآية أوالحديث فهماً، ويفهم غيره فيهما فهماً آخر، فيناقش كلّ صاحبه بالتي هي أحسن، فإن كانت النتيجة اتفاقاً حمدا لله تعالى، وإن كانت الأخرى عذر كل صاحبه، وانصرفا صديقين متحابين.

ثم خلف من بعدهم خلف قدسوا هذه الآراء، وبالغوا في التعصب لها؛ والطعن فيما سواها، فتشعبت بهم الطرق، وتعرجت المسالك على السالك، وأبعدتهم عن الأصل الأول «الكتاب والسنة» حتى أهملوا النظر فيه، وتخاصموا وتعادوا كما يتخاصم ويتعادى أتباع الأديان المختلفة حتى جعل من أبناء الأمة الواحدة شيعاً وأحزاباً، يخاصم كل حزب غيره ويعاديه.

إنَّ مصادِرَ المبادىء والأحكام الإسلامية إمَّا دَلَّتْ عليها أَدِلَّةٌ قَطْعَيَّةٌ فاكتسبتْ صِفَةَ القَطْعِ مِنْ أدلتها، ومِنْ ثَمَّ فلا يَسَعُ المُسْلِمَ أَنْ يَشُكَّ فيها، ولا يُعذر أحدٌ بجهلها كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]. ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]. في وجوب ذلك على المسلمين، وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]. في النواهي، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] في الحقوق عموماً، وقوله: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وهذه مما لا اجتهادَ فيه.

أو دَلَّتْ عليها أدلةٌ صحيحةٌ غير صريحة، أو صريحة غير صحيحة، مما أطلق عليه: «الأدلة الظنية».

فمن الصحيح غير الصريح: مثل قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. فهو دائرٌ بين الزوج والولي، وليس صريحاً في واحدٍ منهما. ومثل قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فهو دائر بين اسم الفاعل واسم المفعول، فيحتمل أن يكون الكلام موجهاً إليها بالنهي أنْ تضر الوالد بسبب ولدها، ويحتمل أن يكون موجهاً للولد دفاعاً عنها أن تضر في ولدها. ومن ذلك ما يكون اللفظ مشتركاً: اسماً أو فعلاً أو حرفاً. فمن الأسماء المشتركة: لفظ القرء في ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. حيث يستعمل للحيض وللطهر.

وَلَمْ يختلفِ الأئمَّةُ اختلافاً جوهرياً في أيِّ مسألةٍ من المسائل، أو اختلافاً يقوم في جَوْهَرِهِ على عَصَبِيَّةٍ أو هوى أو جهل، إنما اختلفوا في بعض المسائل ذاتِ الأدِلَّةِ الظنية اختلافاً اقْتَضَتْهُ ضرورةُ النَّظَرِ والاجتهادِ والبَحْثِ.

أخرج البخاري عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ: وقف فِي حِجَّةِ الوداع فجعلوا يَسْألونَهُ فقال رجلٌ: حلقتُ قبل أن أذبحَ، فقال: اذْبح ولا حَرَجَ، فجاء رجل آخر فقال: نَحَرْتُ قَبْلَ أن أرميَ؛ فقال: ارم ولا حرجَ، فما سُئِلَ النبي ﷺ يومئذ عن شيء قُدِّم أو أُخِّرَ إلا قال: افعلْ ولا حَرَجَ، وعدّد بعضهم الأشياءالتي سُئِلَ عنها ﷺ حتى أَوْصَلَها إلى (٢٤) صورة: الحَلْقُ قَبْلَ الرَّمْيِ، والحَلْقُ قَبْلَ الذَّبْحِ، والذَّبْحُ قَبْلَ الرَّمْيِ، والإفاضَةُ قَبْلَ الذَّبْحِ، والسَّعْيُ قبلَ الطوافِ...

أرأَيْتَ في باب التيسير أفْسَحَ من هذا الأفق!! وَمِمَّنْ؟ من صاحبِ الشريعة الغَرّاء. أليس في هذا دليل على أنَّ كل فعلٍ طُلِبَ من المكلف ولم يَرِدْ عن النبي ﷺ شيء يحّددُ كيفيته، أوترتيب بعضه على بعض، يكونُ الأمر فيه واسعاً، يفعلُ كُلَّ مكلف ما يَغْلِبُ على ظَنِّهِ أنَّهُ هو المطلوبُ، ولا حرجَ عليه بعد ذلك، لأنه لو كان غير ذلك لوجَبَ على النبي ﷺ أنْ يُبَيِّنَهُ للناسِ.

أيْنَ هذا التيسير والتسامح من صاحب الشريعة الغراء مما يسود اليوم من تعصب لبعض المذاهب، وما يجره هذا التعصب من كوارث على الأمة!.

إنَّ هذا الروح السامي في التيسيرِ والتسامح هو الذي ينبغي أن يسودَ العالم الإسلامي إذا أريدَ لهذه الأمة أنْ تَتَوَحَّدَ كلمتُها، وألا تكون شيعاً وأحزاباً يضربُ بعضهم أعناقَ بعضٍ، والمسلمونُ أمة واحدة: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]... المسلمونَ جَماعَةٌ واحِدَةٌ، ومهما تَعَدَّدَتْ أفرادهم وشعوبهم يجتمعون على عبادة ربٍّ واحد: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٤].. ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَٱلَّذِينَ

﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل: ٢٢].

وكما يجتمعونَ على عبادةِ ربٍّ واحدٍ يجتمعونَ على وَحْدَةٍ في الصلاةِ بين بعضهم بعضاً، ووحدة في الفعلِ والترك فيمايتصل بخير أنفسهم وخير جماعتهم، ووحدة في طاعة الله ورسوله وفيما جاء عن الله ورسوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

وقوةُ المسلمينَ في ولاءِ بعضهم لبعض، يقول الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]... ويقول رسوله الكريم ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» هذا هو نداءُ الإسلامِ للمسلمينَ للإبقاءِ على علاقاتِ الأخوَّةِ والمودَّةِ والولاءِ بين بَعْضِهِمُ البعض. إذ في الإبقاءِ على علاقاتِ المودَّةِ والأخوَّةِ والولاءِ إبقاءٌ على شخصية المجتمعِ وعلى أهدافِهِ وغاياته، وهي أهدافٌ وغاياتٌ تتصلُ بسيادتهم. وسيادتهم في عدم طواعيتهم لمن لا يؤمن باتجاههم ودينهم: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾[آل عمران: ٧٣].. يقول ذلك القرآن الكريم تحذيراً من تفتُّتِ الجماعةِ ومن وهنها إذا ما اتبعت ودانت بالولاء لمن لا يؤمن بإيمانها في الحياة.

إن المسلمينَ جماعةٌ قامتْ على مبدإ الإيمان بالله، ناضلتْ في سبيلِ الاحتفاظِ به، وعُرِفَتْ بين الجماعاتِ الأخرى بأنَّها الجماعة التي أسلمتْ لله ولرسوله، جماعة هذا وضعها من الطبيعي أن يكون مستقبلها مرتبطاً بما ارتبط به قيامها من الإيمان بالله والنضال والكفاح في سبيله: «لا يصلح آخر هذا الأمة إلا بما صلح به أولها».

ولا شيءَ أقوى في هَدْمِ كيانِ المجتمع منْ أنْ تَتَوَزَّعَ أفراده بين نِحَلٍ مختلفةٍ ومذاهبَ متفرقة واتجاهات متباينة، تجعل العدو يستغل هذه

الثغرة ويوسعها ويباركها كما يبارك الشيطان فعل الكبائر، فأصبحنا نرى هذه الخصومات المذهبية وهذا الغلو الممقوت، والمذاهب المتعددة في ظل دين واحد، ورسول واحد، يستغلها ذوو النيات السيئة، وأصحاب المقاصد الدنيئة في ضرب المسلمين بعضهم ببعض.

أخرج الإمام أحمد في المسند، حديث رقم (٣٩٨١)، (٦: ٣٥)، وقال عنه الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح عن عبد الله بن مسعود قال: أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين من آل حم، يعني الأحقاف، قال: وكانت السورةُ إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سُمِّيَتِ «الثلاثين»، قال: فرُحْتُ إلى المسجد، فإذا رجل يقرؤها على غير ما أقرأني، فقلت: من أقرأكَ؟ فقال: رسول الله ﷺ، قال: فقلت لآخر: اقرأها، فقرأها على غير قراءتي وقراءة صاحبي، فانطلقتُ بهما إلى النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن هذين يُخالفاني في القراءة؟ قال: فغضب وتمعرَّ وجههُ، وقال: إنما أهلك من كان قبلكم الاختلافُ، قال زرّ: وعنده رجل، قال: فقال الرجل: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما أُقْرِىءَ، فإنما أهلك من كان قبلكم الاختلافُ، قال: قال عبد الله: لا أدري أشيئاً أسرَّه إليه رسول الله ﷺو أو عَلِمَ ما في نفس رسول الله ﷺ؟ قال: والرجل هو علي بن أبي طالب.

أرأيت روح الإسلام، والمثل السامي في التيسير والتسامح وكراهة الاختلاف؟!

وسوف ترى في المجلد الحادي عشر في جدول المسائل الفقهية عند أصحاب المذاهب الأربعة انحصار الخلاف في أمور جد فرعية، وتبين أوجه الاختلاف الذي ما وقع إلا بسبب أن يكون العمل الذي حصل من

النبي ﷺ قد حضره جمع من أصحابه وغاب عنه جمع، وانظر في حصر أسباب الخلاف معرفة السنن والآثار (١ : ٦٠ ـ ٦٤).

إن كتاباً كالتحقيق يزيد وحدة المسلمين تماسكاً حيث يقدم فهماً إيجابياً للمسلم في هذا العصر، ويقدم للباحثين منهجاً متكاملاً في بناء الفقه الإسلامي.

فرّقتِ السياساتُ قديماً أمْر المسلمينَ وشتتت شَمْلَهُمْ، ثم عزَّزَها أهلُ الكَيْدِ والدس بغشهم حتى جعلوها تتغلغلُ في الأديانِ والعقائدِ، وصارَ الدينُ الواحدُ أدياناً والأمةُ الواحدة أمماً. وما الأمرُ كله بالذي يستوجبُ بعض ذلك، فلنأخذه بالتوسعة والتسامح، ولكلٍّ رأيهِ في السياسة وفهمه للتاريخ فلا يضيقنَّ أحد ذرعاً بفهم أخيه، ولا نجعلنَّ خلافَ الرأيِ في السياسات والحزبيات ماضيها وحاضرها مفرقاً وحدتنا وصادِعاً شملنا ومخْمِداً نارنا، ولا نجعلنَّ هذه الأحقاد والعداوات تتوارث إلى يوم الدين.

إنَّ الأمم من حَوْلنا اليوم كالجياع على القصاع كما أخبر بذلكَ الرسولُ الأعظم ﷺ، فلن يجدينا في موقفنا اليوم ذلك الجدلُ ولا تلكَ الفُرْقَةَ، بخُويصة أنفسنا ما يشغلنا عن هذا الباطل، وفي مطالب الحياةِ الجادَّةِ ما يلفتنا عن التفرقِ... فلنقابلها صفاً واحداً وأمة واحدة كما بدأنا الله، ولننبذْ عصورَ الظلامِ بآثارها جميعاً. إنَّ ربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد فلنعد أمةً واحدة كما أراد الله لنا، ولنبرأ من كل فتنة وخلاف وتفرقة. إنا محاطون بالأعداء داخلاً وخارجاً، وهم دائبون على توسيع الشقة بيننا فلا نعينهم على أنفسنا، ولا نضعنَّ في أيديهم السلاح الذي يقتلنا ويجعلنا لهم طعمة سائغة.

وبعد، فقد بذلتُ جهدي، وتحرَّيتُ الصوابَ ما استطعتُ وأردتُ أن

أجعَلَ نشرَ هذا الكتابِ، زُلْفَى إلى الله خالصةً، ولكن كيف يخلُص في زماننا عملٌ من شائبة تشوبُه! فأسألُ الله أن يتقبَّل مني ما أخلصتُ فيه، وأن يغفر لي ما خالطه مِنْ أمرِ هذه الدنيا، وأن يتغمّدني برحمته يَوْمَ لا يَنْفَعُ مالٌ وَلاَ بَنُونَ، إلاَّ مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سلِيم. وأضرع إليه أن يغفر لَنَا ولإخوانِنا الذَّينَ سَبَقُونَا بالإيمان، وآخرُ دَعْوَانَاأنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

حلب في ٢٠ صفر الخير ١٤١٩
المصادف ١٣ حزيران ١٩٩٨
حلب ـ الحمدانية ص. ب ١٧٠٠٧
(فاكس) ٧٢٥٣٠٦

مقارنة بين أقوال ابن الجوزي في الرجال (في التحقيق) وأقوال الذهبي (في التنقيح)، وأقوال ابن حجر في (التقريب أو اللسان)

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمن)	١٥٢٢/٦	ضعيف	فيه ضعف	صدوق، سيء الحفظ جداً	صدوق، إمام سيء الحفظ، وقد وثق (الميزان ٦١٣/٣)
ابن ثوبان (عبد الرحمن)	٩٥٢/٤	ضعيف	ليس بقوي	صدوق يخطيء	
ابن عمارة (الحسن)	٢٠٥٢/٩	متروك	متروك ، واه	متروك	
أبو شيبة (عبد الرحمن بن إسحق)	٢٢٦/١	ضعيف	واه	ضعيف	منكر الحديث
أبو غطفان	٦٣٣/٣	مجهول	مجهول	ثقة	ثقة (ابن معين، النسائي، ابن حبان، مسلم)
محمد بن إسحق	٦٣٣/٣	مجروح	فيه مقال	صدوق ، يدلس	ثقة
عمر بن أبي عمر	١٧٦٣/٧	مجهول رواياته منكرة	مجهول	مجهول	ضعيف
إسماعيل بن أمية	٢٣٣٥/١٠	متروك	ثقة باتفاق	ضعفه الساجي وثقه ابن حبان	ذكره ابن عدي في الضعفاء
إسماعيل بن عياش	٨٧٨/٤	ضعيف	ضعيف	صدوق عن أهل بلده،مخلط في غيرهم	وثقه ابن معين، وأحمد
إسماعيل بن مسلم	٢١٣٣/٩	ضعيف	واه	ضعيف الحديث	ليس بشيء ، يكتب حديثه
بشير بن نهيك	٢٤٦٦/١١	مجروح	ـــــ	ثقة	وثقه العجلي والنسائي
بقية بن الوليد	٨٤٠/٣	مدلس، لا يعول علىروايته	ـــــ	صدوق كثير، التدليس عن الضعفاء	صدوق، ثقة (الميزان ٣٣١/١)

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
بكر بن بكار	١٩٣٩/٨	ليس بشيء	ـــــ		ثقة،وربما يخطىء ابن حبان (١٤٦/٨)
ثابت بن زهير	١٩٤٠/٨	منكر الحديث	واهٍ	لسان الميزان (٧٦/١)	منكر الحديث
الجارود بن يزيد	٢٠٨١/٩	متهم، كذاب	ـــــ	لسان الميزان (٩٠/٢)	متروك الحديث
جابر الجعفي	٦٠٤/٢	ضعيف	ضعيف، واه	ضعيف رافضي	ـــــ
جبارة بن المغلس	٩٢١/٤	ليس بشيء	ضعيف	ضعيفٌ	حديثه مضطرب، كان يوضع له الحديث.
الجراح بن المنهال	١١٤٥/٥	متروك الحديث	متروك	منكر الحديث	كان يكذب
جميل بن زيد الطائي	٢٠١٧/٩	ـــــ	غير ثقة	ـــــ	ـــــ
جويبر بن سعيد الأزدي	١٣٦٨/٥	ليس بشيء	حديثه في نهاية الضعف	ضعيف جداً	متروك
الحارث الأعور	٧٦٠/٣	كذاب،مجروح	ضعيف	في حديثه ضعف	لا يحتج بحديثه
حارثة بن أبي الرجال	١٠٩٤/٥	ضعيف جداً	واه	ضعيف	منكر الحديث
الحجاج بن أرطاة	١٥١٩/٦	ضعيف	ضعيف، ليس بحجة	صدوق، كثير الخطأ	فيه تيه لا يليق بأهل العلم
حجاج بن نُصير	٩٠٧/٤	ذهب حديثه	تُرِكَ	ضعيف،كان يقبل التلقين	أخذوا عليه أشياء في حديث شعبة، كان لابأس به.
حجية بن عدي الكندي	١٢١١/٥	لا يحتج بحديثه	لا يحتج بحديثه	صدوق يخطىء	قال الذهبي: صدوق إن شاء الله
حرب بن أبي العالية	٢١١٠/٩	ليس بشيء	ضُعف ابن معين	صدوق يهم	ثقة، احتج به مسلم ووثقه ابن معين
حسان بن سياه الأزرق	١٠٩٣/٥	ضعيف	ضعيف	منكر الحديث	لا يحتج به إذا انفرد
الحسن بن أبي جعفر	١٧١٢/٧	متروك	ـــــ	ضعيف الحديث	إذا حدث وهم.
الحسن بن دينار بن واصل	٢٣٥/١	كذاب	ساقط	ليس بشيء	ذكروه في الضعفاء
الحسن بن ذكوان	١٣٨٩/٦	أحاديثه أباطيل	ـــــ	صدوق يخطىء	أخرج له البخاري وغيره، ثقة ضعف لمذهبه

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
الحسن بن زياد اللؤلؤي	١٢١٣/٥	كذوب	متروك	عن مسلمة: ثقة	ـــــ
الحسن بن صالح بن حي	١٨٨٩/٨	مجروح	نقله أيضاً	ثقة	حافظ ثقة
الحسن بن عمارة الكوفي	٢٤٠/١	حكم شعبة بكذبه	ـــــ	متروك	ـــــ
الحسين بن ذكوان المعلم	١١٥٥/٥	فيه اضطراب	صحح حديثه	ثقة، ربما وهم	أخرج له الجماعة
حسين بن عبد الله بن عبيد الله	١٤٧٧/٦	نقل الأقوال فيه	ضعيف	ضعيف من الخامسة	ترك البخاري حديثه
الحسين بن قيس الرحبي (حنش)	٩٠٠/٤	كذبه أحمد	تُرِكَ	متروك	متفق على تضعيفه
حصين بن عبد الرحمن السلمي	١٠١١/٤	ضعيف	محتج به	ثقة، تغير حفظه في الآخر	متفق على توثيقه أخرج له الستة
حفص بن أبي داود	١٥٢٤/٦	متروك، كذاب	متروك الحديث	متروك الحديث	تركوه
حفص بن عمر الأيلي هو ابن دينار	١٢٥٥/٥	ضعيف	واه	أحاديثه منكرة المتن أو السند	كان شيخاً كذاباً[1]
الحكم بن عبد أبو قطيع البلخي	١١٢٩/٥	لا يساوي شيئاً	متروك	لسان الميزان ٣٣٤/٢	فقيه، واه في ضبط الأثر
الحكم بن عبد الله بن سعد الأيسي	٦٢٩/٣	حديثه لا يصح	تركوه	اللسان ٣٣٣/٢	ضعفوه
حكيم بن جبير الأسدي	١٢٢١/٥	مجروح	ضعفوه	ضعيف رمي بالتشيع	أخرج له الأربعة في سننهم
حماد بن أبي سليمان	٥١٠/٢	كذبه مغيرة	ـــــ	فقيه، صدوق له أوهام	وثقه مسلم، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن حبان

(١) وقع خطأ في اسم الراوي للحديث (١٢٥٥)، حيث ترجمتُ لحفص بن عمر الدوري، وليس هو راوي الحديث، راويه : حفص بن عمر بن دينار الأيلي وهو ضعيف باتفاقهم و لم يخرج له أحد من أصحاب السنن، وترجمته في ميزان الاعتدال (٥٦١/١-٥٦٢)، وهو متفق على تضعيفه، وقد وهم ابن حبان فجعل الأيلي هو الحبطي .

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
حماد بن حماد بن عمرو النصيبي	٢٠٩٦/٩	كان يكذب	كذاب	الميزان ٥٩٨/١	وضاع كذاب
حميد بن الربيع الخزار اللخمي	٣٥٨/٢	كذاب	واه	له توثيق اللسان٢٦٤/٢	تكلموا فيه بغير حجة
حميد بن الشامي الحمصي	٨٦/١	مجهول	مجهول	مجهول	أُنكر عليه هذا الحديث
حميد بن مالك اللخمي	٢٠٧٨/٩	ضعيف	ضعيف	لسان الميزان ٣٦٦/٢	مختلف فيه بين التوثيق ومنكر الحديث
خارجة بن مصعب	٦٠١/٢	غير ثقة	ضعيف	متروك	مضطرب الحديث
خالد بن أبي يزيد أبو عبد الرحيم	١٤٦٣/٦	ضعيف	ثقة	ثقة	احتج به مسلم ووثقه ابن معين
خالد بن إسماعيل	٨٤٠/٣	وضاع	وضاع	متروك	ـــــ
خالد بن إلياس بن صخر	٥١٧/٢	متروك	واه	متروك الحديث	منكر الحديث ليس بشيء
خالد بن مخلد القطواني	٢٥٢/١	لا بأس به له مناكير	له مناكير	صدوق	ثقة، احتج به البخاري ومسلم
خالد بن يزيدالمكي	٢٧٥/١	ضعيف	ـــــ	كذبه ابن معين	منكر الحديث
خصيف بن عبد الرحمن الجزري	٧٠٤١/٦	ثقة	ثقة	صدوق، سيء الحفظ، خلط	ليس بالقوي عند أهل العلم
داود بن الحصين	٦٨٥/٣	ضعيف	ـــ	ثقة إلا في عكرمة	احتج به الجماعة
داود بن الزبرقان	١١٩١/٥	ليس بشيء	ليس بشيء	متروك	ضعفوه
داود بن يزيد الأودي	١٠٨/١	ضعيف	ضعيف	ضعيف	يقبل إذا روى عن ثقة
ذؤيب بن عمامة بن عمرو السهمي	٦٨٢/٣	ضعيف	واه	قال أبوحاتم: صدوق ووثقه ابن حبان	ـــــ
الربع بن أنس البكري	٧٩٢/٣	ضعيف حديثه	غيرثقة	صدوق له أوهام	الناس يتقون من حديثه ما كان في رواية أبي جعفر الرازي عنه

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
الربيع بن بدر التميمي	٥٤٠/٢	متروك	واه	متروك	ضعفوه
الربيع بن صبيح السعدي	٤١٧/٢	أحاديثه مقلوبة	ـــــ	صدوق سيء الحفظ	لم يكن الحديث من صناعته وهوصدوق صالح
رحمة بن مصعب الباهلي	١٥٦٣/٦	ليس بشيء	ضعيف	وثقه ابن حبان	أثنى عليه أبو داود خيراً
رشدين بن سعد	١٣/١	ليس بشيء	ـــــ	خلط في الحديث	ضعفه البخاري
ريحان بن يزيد	١٢٢٥/٥	وثقه ابن معين	يُجهل، ووثقه ابن سعد	مقبول	صدوق
زفر بن الهذيل العنبري	٢٢١٩/١٠	ضعيف	ـــــ	اللسان ٤٧٦/٢	ثقة مأمون
زمعة بن صالح	١٥٣٨/٦	ضعيف كثير الغلط	ضعيف	ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون	صويلح، ذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق
زيد بن جبيرة	٤٣٥/٢	ليس بشيء	واه	متروك	منكر الحديث
زيد بن الحواري	١٦٩/١	ليس بشيء	ضعيف	ضعيف	ضعيف،متماسك،صالح لم يرو شعبة عن أضعف منه
زيد بن عياش	١٦٣٠/٧	ثقة	عدله ابن خزيمة	صدوق	ليس بمجهول
زيد بن واقد القرشي	٢٢١٢/١٠	ضعيف	إسناده واه	ثقة	احتج به البخاري
زينب بنت محمد بن عبد الله ابن عمرو بن العاص	١٨٩/١	مجهولة	لا تعرف	لايعرف حالها	ترجم لها ابن سعد، ووثقها ابن حبان، فليست مجهولة.
سالم بن نوح	١١٩٧/٥	ليس بشيء	ليس بشيء	صدوق له أوهام	ثقة، احتج به مسلم ، وقال الذهبي في السير: محدث صدوق
سعيد بن راشد السماك	٤٤٣/٢	متروك	متروك	ـــــ	ضعفوه

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
سعيد بن زربي الخزاعي	٤١٧/٢	ضعيف	أحد الضعفاء	منكر الحديث	ضعفوه
سعيد بن سلام العطار	٢٣٢٨/١٠	ـــــ	ليس بثقة	ـــــ	متروك الحديث
سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله	١١٨١/٥	كان يروي الموضوعات عن الثقات	ضعفه ابن الجوزي	صدوق له أوهام	لا بأس به،ثقة
سعيد بن المرزبان	١٦٨٥/٧	ضعيف	ضَعف	ضعيف مدلس	الأكثر على تضعيفه
سعيد بن يوسف الرحبي	١٨٦٠/٨	ضعيف	ضعيف	ضعيف	الأكثر على تضعيفه
سفيان بن حسين الواسطي	١٠٨٣/٥	ثقة	ثقة	ثقة في غير الزهري	ثقة يخطىء
سلام بن سلم التميمي الطويل	١١٧٢/٥	متروك	متروك	متروك	تركوه
سُلْمى بن عبد الله أبو بكر الهذلي	١١٦٢/٥	متروك	(يضعف)	متروك الحديث	تركوه
سلم بن سالم البلخي	٢٠٨٩/٩	ليس بثقة	غير ثقة	لا يكتب حديثه	ضعيف
سلم بن قتيبة الشعيري	٢٢٢٠/١٠	ضعيف	تبعه	صدوق	ثقة احتج به البخاري والأربعة
سلمة بن صالح الأحمر	٥٠١/٢	ليس بشيء	في سنده سلمة	اللسان (٧٠/٣)	غلطوه في حماد بن أبي سليمان
سلميان بن أرقم	٢١٩/١	متروك	متروك	ضعيف	ضعفوه
سليمان بن داود الخولاني	١٤٢٠/٦	صدوق	ـــــ	صدوق	لا بأس به، ووثقه ابن حبان وضعفه ابن المديني
سليمان بن موسى القرشي الأشدق	١٣٤/١	ثقة	عنده مناكير	في حديثه بعض لين	ثبت صدوق
سليمان المنبهي	٨٦/١	لا أعرفه	مجهول	مجهول	وثقه ابن حبان
شريك بن عبد الله النخعي	٥١١/٢	ليس بشيء	ـــــ	صدوق يخطىء كثيراً	ثقة
شعبة بن دينار	٢٤٧/١	ليس بثقة	فيه ضعف	صدوق سيء الحفظ	ـــــ
صالح بن حيان القرشي	٢٣٩٩/١٠	ضعيف	ليس بثقة	ضعيف	ضعفوه

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
صالح بن محمد بن زائدة المدني	٢٢٨٥/١٠	ما أرى بصالح بأساً	تابعه	ضعيف	ضعفوه
صالح بن موسى بن إسحق	١١٣٦/٥	منكر ، متروك	ترك	متروك	تركوه
صالح بن نبهان مولى التوأمة	١٠٣٣/٤	مجروح	واه	صدوق، اختلط	حديثه بعد الاختلاط ضعيف
صدقة بن عبد الله السمين	١١٤٣/٥	ليس بشيء	ليس بشيء	ضعيف	إلى الضعيف أقرب
الصقر بن حبيب	١١١٧/٥	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ـــــ
الضحاك بن حُمْرة	٥٨٥/٢	ليس بشيء	ليس بثقة	ضعيف	وثقه ابن حبان
عاصم بن عبيد الله بن عاصم	٤٢٨/٢	ضعيف	ضعيف	ضعيف	منكر الحديث
عاصم بن المنذر بن الزبير	٨/١	ـــــ	صالح	صدوق	صالح الحديث
عباد بن يعقوب الأموي الرواجني	١٤٧٨/٦	متروك	منكر	صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون	متهم في دينه فيه غلوّ في التشيع
عبادة بن نسي الكندي	١١٤٥/٥	لم يسمع من معاذ	منقطع	ثقة فاضل	سيدهم، ثقة،ليس به بأس
عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمر و بن حزم	١٢٣٤/٥	ثقة رفيع	ثقة	ثقة	ثقة ثبت
عبد الله بن سعيد المصري	٩٠٧/٤	منكر الحديث	ساقط متهم	متروك	تركوه
عبد الله بن سلمة المرادي	١٨٠/١	يعرف وينكر	تابع ابن الجوزي	صدوق تغير حفظه	فقيه، وثقه ابن حبان
عبد الله بن صالح الجهني	٤٣٦/٢	طعنوا فيه	ليس بعمدة	صدوق كثير الخطأ ثبت في كتابه	مناكيره من قبل جاره
عبد الله بن عبد الله بن أويس	٥٠٧/٢	ضعفه	لم يوافق على التضعيف	صدوق، يهم	احتج به مسلم ووثقه الدارقطني وأبو زرعة
عبد الله بن عثمان بن خثيم	٥١٧/٢	أحاديثه ليست بالقوية[1]	ـــــ	صدوق	ثقة ، حجة

(١)نقله ابن الجوزي عن ابن معين كما ورد بالتحقيق، ولكن روي أن يحيى قال : ثقة ، حجة .

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
محمد الله ابن عرادة بن شيبان	١٦٩/١	ليس بشيء	منكر الحديث	ضعيف	منكر الحديث
عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	٢٠٠٥/٩	متروك[1]	مثله	ضعيف	لا بأس به
عبد الله بن عمرو الواقعي	١٧١٩/٧	ضعيف	كذبه ابن المديني	رمي بالوضع	ضعفوه
عبد الله بن عيس الجزري	٢٢٣٨/١٠	كذاب	كذاب	كان يضع الحديث	وضاع
عبد الله بن كرز القرشي	٢١٨٣/١٠	متروك	لا يحل ان يحتج به	ـــــ	ضعيف الحديث
عبد الله بن المؤمل بن وهب الله	١٥١١/٦	منكر الحديث	ضعيف، وعن يحيى[2] : لا بأس به	ضعيف	يخطىء
عبد الله بن محرر البصيري	٧٣٩/٣	كان يكذب	متروك	متروك	منكر الحديث
عبد الله بن محمد بن يحيى	٨٢٩/٣	متروك	واه	ـــــ	ضعيف
عبد الله بن لهيعة	٣٦٢/٢	ذاهب الحديث	ـــــ	صدوق خلط بعد احتراق كتبه	التخليط في رواية المتأخرين عنه
عبد الله بن نافع القرشي	٧٨٣/٣	متروك	واه	ضعيف	منكر الحديث
عبد الله بن نافع الصائغ	١١٣٥/٥	ضعيف	ـــــ	ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين	ثقة، تعرف وتنكر
عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمّـاني	٧٧٥/٣	ضعفه أحمد ووثقه يحيى	واحتج به البخاري	صدوق يخطىء	متفق على توثيقه
عبد الرحمن بن إسحاق ابن الحارث	٢٢٩/٢	ضعيف	ـــــ	ضعيف	منكر الحديث
عبد الرحيم بن البيلماني	٢١٢٤/٩	ضعيف	ضعيف	ضعيف	لين، وثقه ابن حبان

(١) هنا ينقل قول ابن حبان .

(٢) بينما نقل ابن الجوزي عن يحيى : ضعيف الحديث ، وعبارة الذهبي أصح .

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
عبد الرحمان بن زياد بن أنعم الإفريقي	٤١١/٢	قوى أمره البخاري	ضعيف	ضعيف في حفظه	في حديثه بعض المناكير
عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر	١٩٨/١	كان كذاباً	—	متروك	—
عبد الرحمن بن القطامي	١٣٩٨/٦	كان كذاباً	متروك	منكر الحديث	—
عبد الرحمن بن مغراء ا بن عياض	١٨٣٥/٨	ليس بشيء	متكلم فيه	صدوق تُكلم في حديثه عن الأعمش	له عن الأعمش مالا يتابع عليه
عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة	١٢٨٥/٥	ضعيف	ضعيف	صدوق، ربما غلط	صدوق
عبد العزيز بن أبان بن محمد	١٥٢٦/٦	كذاب خبيث	ضعيف	متروك	ليس بذاك
عبد العزيز بن الحصين	٢٤٠/١	متروك	—	ليس بالقوي	الضعف على رواياته بين
عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي	٩٠٨/٤	منكر الحديث	تركوه	ضعفوه	—
عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة	٥٨٧/٢	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعفوه
عبد الغفار بن القاسم	٢٤٧٣/١١	كذبوه	كذاب	كوفي متروك الحديث	ليس بالقوي
عبد الكريم بن أبي المخارق	١٩٥٠/٨	أجمعوا على الطعن فيه	واه	ضعيف	كان غير ثقة
عبد الكريم بن روح بن عنبسة	١٧٤٢/٧	ضعفه الدراقطني	—	ضعيف	مجهول، متروك
عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي	١٥٢٣/٦	ضعيف	بل هو صدوق	صدوق له أوهام	احتج به مسلم ووثقه أحمد ويحيى وغيرهم
عبد الملك بن عبد الرحمن	١٧٣٢/٧	منكر الحديث	مختلف فيه	—	منكر الحديث
عبد المهيمن بن عباس	٦٠٢/٢	ليس بالقوي	واه	ضعيف	منكر الحديث
عبد الواحد بن عبد الله بن كعب	١٩١٤/٨	لا يحتج به	قد احتج به البخاري	ثقة	احتج به البخاري وأصحاب السنن
عبد الوهاب بن الضحاك	٥٨/١	متروك	متروك	متروك	عنده عجائب

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
عبد الوهاب بن عطاء الخفاف	١١٣٧/٥	ضعيف	ـــــ	صدوق ربما أخطأ	احتج به مسلم وأصحاب السنن
عبيد الله بن أبي جعفر المصري	١٦٧٤/٧	ليس بالقوي	ليس بالقوي	ثقة	أخرج له الجماعة
عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم	١٤٤٩/٦	ضعيف، يستحق الترك	ـــــ	ثقة ثبت	أخرج له الجماعة
عتبة بن السكن	١٣٤٠/٥	متروك	متروك	اللسان ١٢٨/٤	يخطيء ويخالف
عتبة بن يقظان الراسبي	٨٣٢/٣	لا يساوي شيئاً	لا شيء	ضعيف	منكر الحديث
عثمان بن عبد الرحمن بن عمر	٨٣٦/٣	ليس بشيء	واه	متروك	لا يكتب حديثه
عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم	١٩٨٠/٩	ضعيف	متروك	صدوق،ضُعِّفَ	أنكر أبو حاتم على البخاري إدخاله في الضعفاء
عزرة بن عبد الرحمن بن زرارة	١٣٩١/٦	لا شيء	تبعه	ثقة	احتج به مسلم
عطاء بن السائب	١٥٠٥/٦	اختلط به آخر عمره	اختلط به أخر عمره	صدوق اختلط	ـــــ
عطاء بن عثمان	٢٠٩٦/٩	ضعيف	ضعيف	لا يحتج به	ـــــ
عطية بن سعد بن جنادة	١٧٣٣/٧	ـــــ	ضعيف	صدوق يخطيء كثيراً	لا بأس به
العلاء بن كثير الليثي	٣٣٤/١	ليس بشيء	ـــــ	متروك	منكر الحديث
علقمة بن أبي علقمة	١٥٠٨/٦	حديثه صحيح	مثله	ثقة، علامة	احتج به الستة
علي بن زيد بن جدعان	١٠١/١	ليس بشيء	ـــــ	ضعيف	احتج به مسلم
علي بن ظبيان العبسي	٣٠٦/١	يخطيء في حديثه كله	واه	ضعيف	منكر الحديث
علي بن عاصم بن صهيب	٩٩٨/٤	كذاب	واه	صدوق يخطيء ويصر	من أهل الصدق
علي بن عروة	١٩٨٠/٩	ضعيف	متروك	متروك	مجهول، يضع الحديث

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
علي بن هاشم بن البريد	٤٤/١	كان يروي المناكير	ـــــ	صدوق يتشيع	احتج به مسلم
علي بن يزيد الألهاني	١٧٩٠/٨	ضعيف	مثله	ضعيف	منكر الحديث
عمار بن مطر الرهاوي	٢٠٩٦/٩	كان يكذب	متروك	أجمعوا على تركه	تركوه
عمارة بن جوين أبوهارون	١٦٩٦/٧	ليس بشيء	ضعيف	متروك	تركوه
عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي	١٦٠٢/٧	كان يضع الحديث	مثله	مثله	كذاب
عمر بن راشد بن شجرة اليمامي	٢٤٥٦/١١	ليس بالقوي	لين	ضعيف	يضطرب في حديثه
عمر بن شبيب بن عمر المسلي	٢٠٩٠/٩	كان ضعيفاً	واه	ضعيف	ليس بشيء
عمر بن الصبح بن عمران التميمي	٨٢٨/٣	كان يضع الحديث	متهم	متروك	منكر الحديث
عمر بن صُهبان الأسلمي	١١٨٦/٥	ليس بشيء	تركوه	ضعيف	منكر الحديث
عمر بن قيس	٢٣٤/١	متروك	ـــــ	متروك	ضعفوه
عمر بن موسى بن وجيه	٧٩٥/٣	ـــــ	ضعيف	ضعيف	ليس بثقة
عمر بن هارون البلخي	١٨٤/١	كذاب	متهم	متروك	دخل الكذب في حديثه
عمرو بن أبي عمر	٢٥٢/١	لا يحتج بحديثه	ـــــ	ثقة، ربما وهم	متفق على توثيقه
عمرو بن شعيب بن محمد	١١٠٦/٥	واه	ـــــ	صدوق	وثقه غير واحد
عمرو بن عبد الجبار السنجاري	١٧٨٠/٨	ضعيف	ضعيف	منكر الحديث	ـــــ
عمرو بن مسلم الجندي	٢٠٧٣/٩	ضعفه أحمد ويحيى	ضعفه أحمد ويحيى (١)	صدوق له أوهام	تكلم فيه وهو موثوق
عنبسة بن عبد الرحمن	٧٨٣/٣	ليس بشيء	ـــــ	متروك	تركوه
عيسى بن أبي عيسى	٧٩٦/٣	كان يخطىء	ـــــ	صدوق سيء الحفظ	صالح الحديث
عيسى بن سنان القسمعي	٢٧٣/١	ضعيف	ـــــ	لين الحديث	لا بأس به

(١) ذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وهنا ينقل كلام ابن الجوزي الذي نقله عن أحمد ويحيى فلا يعلق عليه .

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
عيسى بن عبد الله بن الحكم	٨٦٢/٤	ضعيف	واه	لا يتابع	ـــــ
غالب بن عبيد الله الجزري	١١٢٥/٥	لا يعتمد عليه	تالف	ضعفوه	متروك
غياث بن إبراهيم	٢٠٣٢/٩	متروك	تركوه	كان ضعيفاً	ضعفوه
فرج بن فضالة الحمصي	١٠٦/١	ضعيف	واه	ضعيف	منكر الحديث
فرقد السبخي	١٤٦٤/٦	ضعفوه	ضعيف	صدوق، لين الحديث	ليس بالقوي
الفضل بن المختار	٢٤٧/١	مجهول وأحاديثه منكرة	واه	منكر الحديث	ضعيف
فطر بن خليفة	٥١٧/٢	هو غير ثقة	ـــــ	صدوق، رمي بالتشيع	تكلم فيه وهو موثوق
القاسم بن عبد الرحمن الشامي	١٧٩٠/٨	ضعيف	ضعيف[1]	صدوق، يغرب	ـــــ
قزعة بن سويد البصري	٧٢٨/٣	لا يحتج به	ـــــ	ضعيف	ضعيف
قطن بن نسير البصري	١٩٤٧/٨	ضعيف	ـــــ	صدوق، يخطىء	ـــــ
قيس بن الربيع الأسدي	٧٧٧/٣	ضعيف	ضعيف	صدوق، تغير	ـــــ
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف	١١٨٤/٥	ليس بشيء	متروك	ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب	ـــــ
كيسان أبو عمر القصار	١٢٨٢/٥	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ليس بالقوي
ليث بن أبي سليم	٧٠٧/٣	ضعيف جمرّة	ضُعف	صدوق، اختلط	متروك
مبارك بن فضالة	١١٨١/٥	ضعيف	ضعّفه المؤلف	صدوق يدلس	لا بأس به
مبارك بن مجاهد المروزي	٢٣٣٨/١٠	ـــــ	ضُعِّفَ	ليس بالقوي	ضعيف جداً

(١) في سير أعلام النبلاء (١٩٥:٥) قال الذهبي عنه : محدث دمشق ، كان خياراً فاضلاً .

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
المثنى بن الصباح اليماني	٢٩٧/١	لا يساوي شيئاً	واه	ضعيف، اختلط	ضعيف
مجالد بن سعيد بن عمير	١٠٥/١	سكت عنه	ضعيف	ليس بالقوي. تغير	ـــــ
محبوب بن الجهم	٣٥٨/٢	يروي أشياء	ليس بحجة	ضعيف	الأكثر على تضعيفه
محمد بن ثابت العبدي	٣٠٨/١	ليس بشيء	ضعيف	صدوق، لين الحديث	يخالف
محمد بن جابر بن سيار	٤٧٢/٢	ليس بشيء	ضعيف	ساء حفظه مخلط	ليس بالقوي
محمد بن الحسن بن زبالة	٢٢٩٢/١٠	كذاب	كذاب	كذبوه	عنده مناكير
محمد بن حميد بن حيان	١٨٣٥/٨	كذبه أبو زرعة	متكلم فيه	حافظ ضعيف	فيه نظر
محمد بن راشد الخزاعي	٢٤٥٣/١١	ضعيف	ضعيف	صدوق يهم	له توثيق
محمد بن زيد بن سنان	٢٢٣١/١٠	ضعيف	ضعيف	ليس بالقوي	مقارب الحديث
محمد بن سالم	٤٢٩/٢	ضعيف	واه	ضعيف.	يتكلمون فيه
محمد بن عبد الله بن عبيد	٥٣٥/٢	متروك	واه	ضعفوه	ليس بذاك الثقة
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	٦٨٨/٣	ضعفوه	فيه لين	صدوق سيء الحفظ جداً	ـــــ
محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني	٢٠٣٠/٩	ليس بشيء	حديثه معلول	ضعيف	ـــــ
محمد بن عبد العزيز بن عمر	٩٨٣/٤	لم يعلق	ضعيف	متروك	منكر الحديث
محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان	٤٢٩/٢	ترك الناس حديثه	تالف	متروك	تركوه
محمد بن الفضل بن عطية	٥٨٨/٢	حديثه حديث أهل الكذب	كذاب	كذبوه	مناكيره كثيرة
محمد بن القاسم الأسدي	٤١٧/٢	مجروح	كذاب	كذبوه	ـــــ
محمد بن كثير القرشي الكوفي	١٤١٩/٦	حرقنا حديثه	لم يعلق	ضعيف الحديث	منكر الحديث

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح".	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
محمد بن مهاجر	١١٥٧/٥	أكذب خلق الله (١)	لم يعلق	ثقة	ثقة أخرج له مسلم
محمد بن يعلى السلمي	٧٨٢/٣	ليس بشيء	متروك	ضعيف	ذاهب الحديث
مروان بن سالم الجزري	٢٣٢٣/١٠	ليس بثقة	متروك	متروك	منكر الحديث
مسعدة بن اليسع الباهلي	١٨٩٣/٨	ضعيف وضاع	وضاع	كذبه أبو داود وأحمد	ضعفوه
مسلم بن خالد(٢) بن قرقرة الزنجي	٢١٩٣/١٠	ليس بشيء	منكر الحديث	صدوق، كثير الأوهام	لا بأس به
مسلم بن علي الخشني	٩٠٩/٤	ليس بشيء	متروك	متروك	منكرالحديث
المسيب بن شريك	١٥٨٤/٦	متروك	متروك	ضعف	——
المسيب بن واضح	١٧١/١	ضعيف	ضعف	صدوق يخطيء	له أحاديثه تستنكر والباقي مستقيم
مصعب بن شيبة الحجبي	٦٨٨/٣	ليس بالقوي روى أحاديث مناكير .	لم يعلق (٣)	لين الحديث	ثقة، احتج به مسلم
مظاهر بن أسلم	٢٠٨٦/٩	ليس بشيء	ليس بشيء	ضعيف	——
معارك بن عباد	٩٠٧/٤	ضعيف	واه	ضعيف	——
معاوية بن صالح بن حدير	١٣/١	لا يحتج به	——	صدوق له أوهام	—
معلى بن هلال بن سويد	٢١٣٨/٩	يضع الحديث	كان يضع	اتفقوا على تكذيبه	——
مندل بن علي العنزي	٩٢١/٤	ضعيف	ضعيف	ضعيف	أخذ عليه الغرائب

---

(١) هذا وهم فإن محمد بن مهاجر الكذاب ليس هو هذا ، فهذا محمد بن مهاجر الشامي يروي عن ثابت بن عجلان، وهو ثقة احتج به مسلم ووثقه : أحمد ، وابن معين .

(٢) شيخ الإمام الشافعي .

(٣) إلا أنه ذكره فيمن تكلم فيه وهو موثق .

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
منصور بن صقير	١٨٤١/٨	لا يحتج به إذا انفرد	فيه لين	ضعيف	ـــــ
منصور بن عبد الرحمن بن طلحة	١٥١٢/٦	ثقة	حديثه صحيح	ثقة	احتج به الشيخان
موسى بن عبيدة الربذي	٦٠١/٢	لا تحل الرواية عنه	ضعيف	ضعيف	ليس بالكذوب
ميمون أبو حمزة الأعور	٧٨٠/٣	متروك	ضعفوه	ضعفوه	ذاهب الحديث
نجيح السندي بن حماد	١٢٧١/٥	ليس بشيء	مثله	ضعيف	ـــــ
نصر بن حماد البجلي	١١٣٢/٥	كذاب	ـــــ	ضعيف	ـــــ
النعمان بن راشد	١١٨٥/٥	روى مناكير	مضطرب الحديث	صدوق سيء الحفظ	ضعيف
النهاش بن فهم القيسي	١٩٣٨/٨	ضعيف	ضعيف	ضعيف	منكر الحديث
نوح بن يزيد بن سيار	١٠٠٢/٤	متثبت	مثله	ثقة	وثقوه
هشام بن زياد	١٧٤٢/٧	ليس بشيء	متروك	متروك	ضعفوه
هشام بن سعد المدني	١٢٩٨/٥	ليس بشيء	ـــــ	صدوق له أوهام	ثقة
هلال بن خباب العبدي	١٠٩٨/٥	ضعيف	ضعيف	صدوق، تغير	ثقة
هياج بن بسطام التميمي	٧٨٣/٣	متروك	هالك	ضعيف	ضعفوه
الهيثم بن سهل التستري	١٥٨٧/٦	ضعيف	متروك	ضعفوه	ـــــ
الوازع بن نافع العقيلي	١٧٧/١	ليس بثقة	واه	منكر الحديث	ـــــ
الوضاح بن يحيى النهشلي	٧٣٩/٣	لا يحتج به	لين	منكر الحديث	ـــــ
الوليد بن جميع	٤٢٤/٢	ضعيف	لم يصح حديثه	صدوق ويهم	وثقه ابن معين ومسلم
الوليد بن محمد الموقري	٩١٠/٤	متروك	ـــــ	متروك	ـــــ
وهب بن وهب أبو البختري	٤٤/١	كذاب	متهم	ضعيف	ضعيف
يحيى بن أبي أنيسة الغنوي	١١٦٢/٥	لا يكتب حديثه	متروك	ضعيف	ضعيف
يحيى بن أيوب الغافقي	٧٦٩/٣	لا يحتج به	مثله	صدوق ربما أخطأ	متفق على توثيقه

اسم الراوي	الجزء والفقرة	قول ابن الجوزي في "التحقيق"	قول الذهبي في "التنقيح"	قول ابن حجر في "التقريب" أو اللسان	أقوال أخرى
يحيى بن عبد الحميد الحماني	١٢٧١/٥	كان يكذب	كذبه أحمد	متهم بسرقة الحديث	احتج به مسلم
يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن	١٥٦٣/٦	ضعيف	ضعيف	ثقة فيه تشيع	ثقة
يحيى بن يمان العجلي	٢٣٨٩/١٠	لا يحتج بحديثه	لا يحتج بيمان	صدوق، تغير	ثقة، مسلم
يزيد بن أبي زياد	٤٧٢/٢	ضعيف	ـــــ	ضعيف، تغير	مسلم
يزيد بن سفيان	١٣٩٨/٦	ليس بشيء	متروك	متروك	ضعفوه
يزيد بن سنان	٢٤٠/١	ضعيف	ـــــ	ضعيف	ـــــ
يزيد بن عبد الرحمن	١٨١/١	لا يصح حديثه	ضُعِّف	ضعيف	ـــــ
يزيد بن مروان الحلال	١٦٣٩/٧	كذاب	متهم	ضعيف	ـــــ
يعقوب بن عطاء ابن أبي رباح	١٤٠٩/٦	ضعيف	ضُعِّفَ	ثقة	ثقة، مسلم

تصحيح ما ندَّ من فرطات مطبعية

الجزء	الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	٩٧	١١	زرَّ مِنْ	زربي
٧	١٣٧	١٨	أبو سعيد	أبو سعد
٢	٣١٢	١٥	حمزة	حُمْرة
٣	١٥١	٧	عبد الله بن محمد	عبد الله بن محرر
٣	١٥٢	٤	ابن محمد	ابن محرر
٧	٢٠٤	٦	الاسلام والحرية	الإسلام : الحرية
١	٤٩	١٣	علي بن هشام	علي بن هاشم
١٠	١١٤	٧	محمد بن زيد	محمد بن يزيد
٩	٩٨	١	محمد بن عبد الرحمن	محمد بن عبد الرحمن *
٥	١٤١	١٣	(٢: ١٢٨)	(٢ :١٠٦)
٦	٢٠٥	٧	بن عينية	بن عيينة
٣	٣٠٥	١١	بن حجر	ابن حجر
٢	٣١٣	٥	روي	روى
٥	٦٤	٥	فمن	فمَن
٤	٢١٨	٤	,, غسلتك إلا محمد	,,غسلتك,, إلا محمد
٤	٢٢٧	١٠	فأين الناسخ	فأين الناسخ ؟
٠٩	٣١	٩	ولا يدري	ولا يدرى

* وترجمته وردت خطأ بصفحة ٩٧ .

اللوحة الأولى لنسخة دار الكتب المصرية

الصحيح وقول ابن لا أعرف وانما هو لا يعرفه ثم رأيته هذا استدل بعضهم
ان البخاري اخرجه وليس كذلك لم يخرجه له في صحيحه نعم ذكره تعليقا له ثم استدل
به مسلم قال الحاكم ما روى هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حدثني
فرأيت جمهور مشايخنا يقولون بما تضمنه دليلنا ما روى ابن عمر ان رجلا سأله
عن رسول الله ودليلنا ما روى ابو هريرة عنه انه سأله ودليلنا ما روى ابن
عمر انه سأله وجميع تلك الاحاديث في الصحاح وفي السنن غير ان السبب
اقتضاهم بهذا التكلف الى البحث والتعجب ممن ليس له منها سوى مسائل الخلاف
ثم هذا النفر منهما ان الباطل ما حسن مسلم وجميع ما حسنه الحسن لا يستدل بها
حديث فاعلم ذلك في حق من يتكلم على المباحث فيه فصل والقوم
عندهم ممن قد لزمهم الاسم حماه من حكمنا بالحديث عرفوا صحيح النقل وسقيمه
وصنفوا في ذلك اذا اجتمعت جميعهم على خلاف مذهبهم بينوا وجه الطعن
فيه وان كان موافقا لمذهبهم سكتوا عن الطعن فيه وهذا ينبئ عن قلة
دين وغلبة هوى احمد ابو الحسن محمد الحافظ قال الحاكم عبد الغافر
ابن يوسف الحافظ سمعت عبد الله بن عدي الجرجاني يقول سمعت ابا احمد محمد
سعيد قال الحاكم سمعت عبد الله بن محمد السكوني قال سمعت ابا
يقول اهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم ومما لا يعرف
وهذا حين شرعنا في ذكر الاحاديث مع ما يتعلق بها
الى بعقد الباب في مثل هذا مراما وبعد فتصنيف مصنف ولو ذكر ما كل
حديث سمع طرقه واشبعنا الكلام فيها لطال وثقل وانما هذا موضوع
للانتفاع وغرضهم يحصل مع الاختصار والمحذوف منه قليل من البسط وبالله
والله الموفق

أبواب الطهارة

هي جمع الطهر وهو الطاهر في نفسه المطهر لغيره
فهو من الاسماء المتعدية وقال الخطابي هو من الاسماء اللازمة وهو بمعنى
الطهارة وبهذا استدل اصحابنا في المسألة بحديث

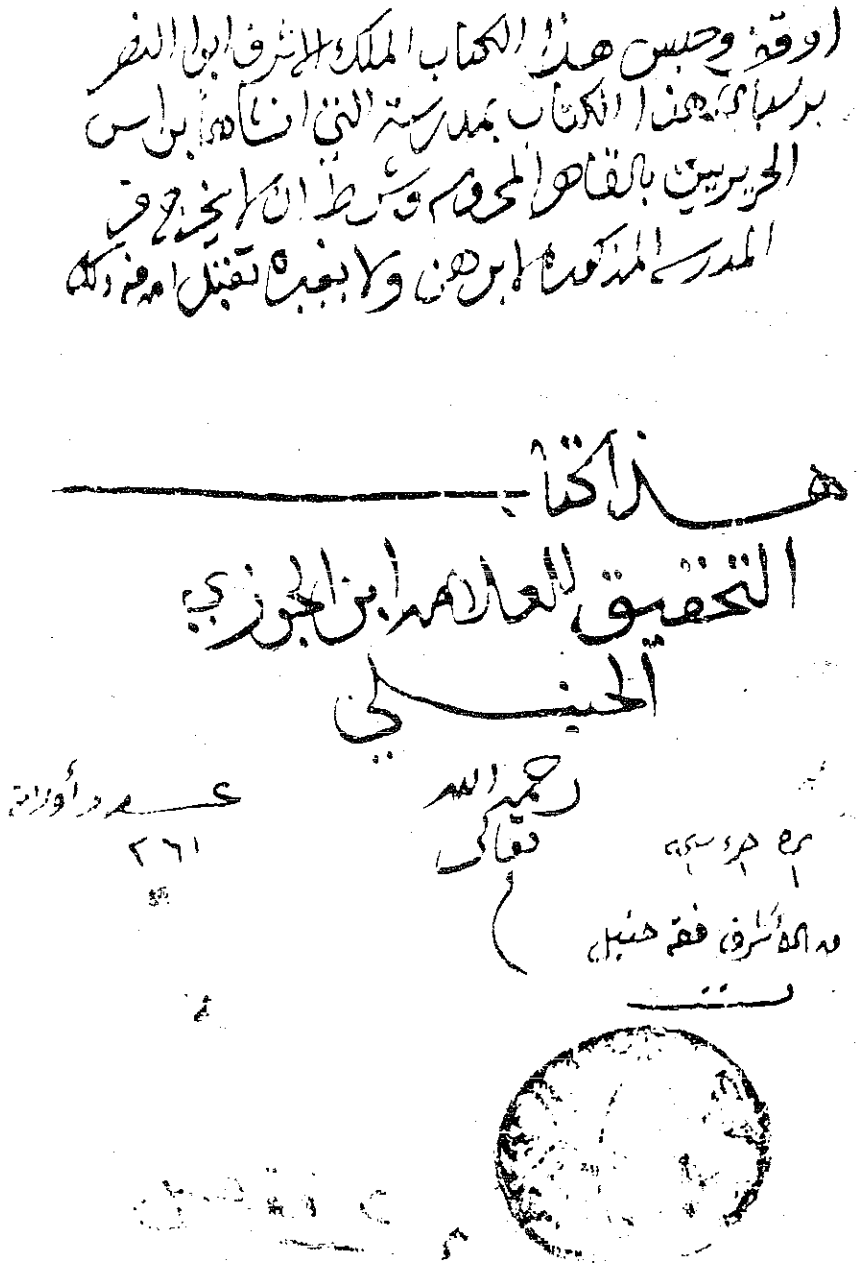
اوقف وحبس هذا الكتاب الملك الاشرف ابو النصر
برسباي بهذا الكتاب بمدرسته التي انشاها بباب
الحريريين بالقاهرة المحروسة بشرط ان لا يخرج عن
المدرسة المذكورة بوجه ولا بسبب ولا يقبل منه في ذلك

هذا كتاب

التحقيق للعلامة ابن الجوزي

الحنبلي

رحمه الله تعالى

عدد أوراقه

٢٦١

وقف حضرة

الأشرف فقه حنبلي

- طرة نسخة دار الكتب المصرية.

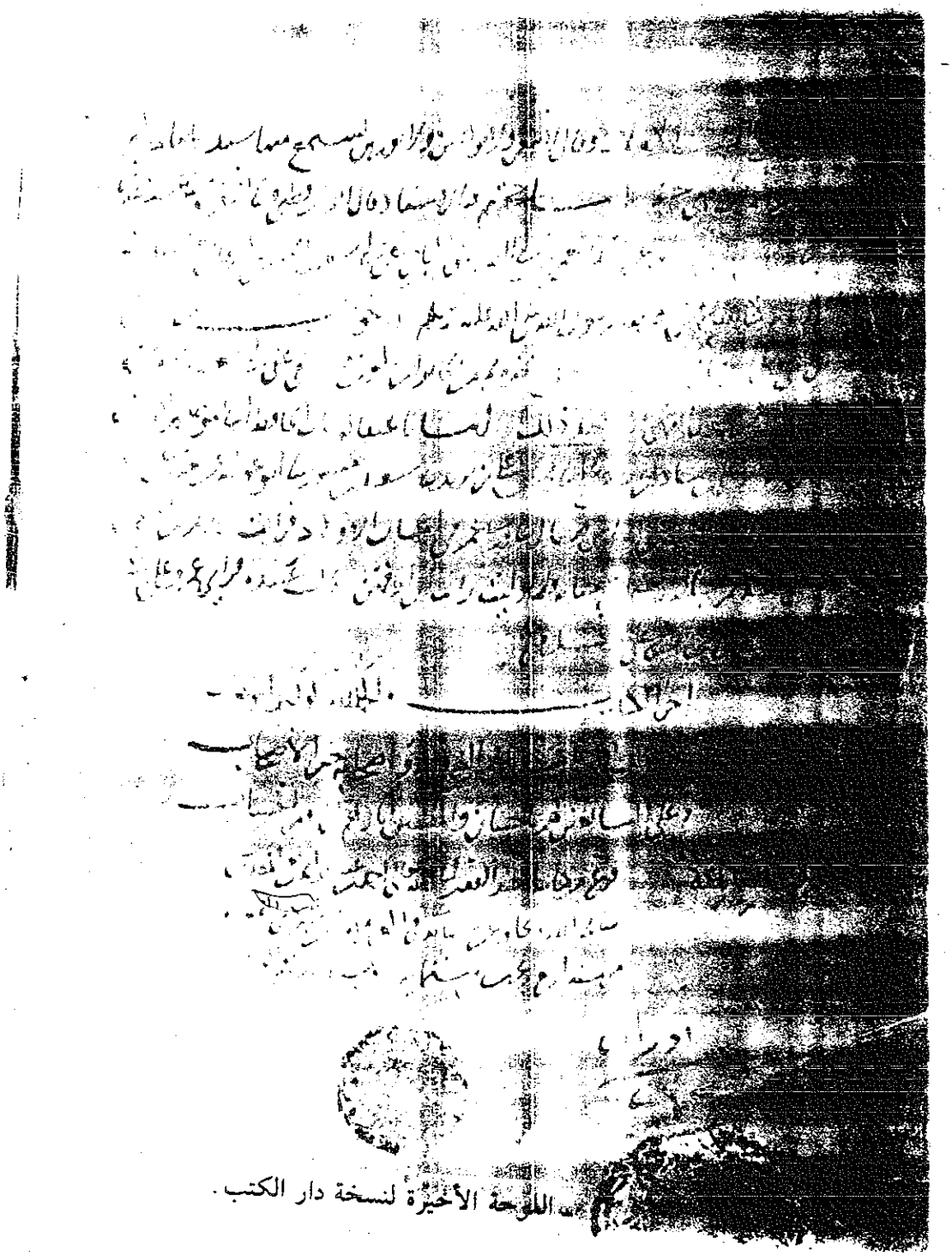

اللوحة الأخيرة لنسخة دار الكتب.

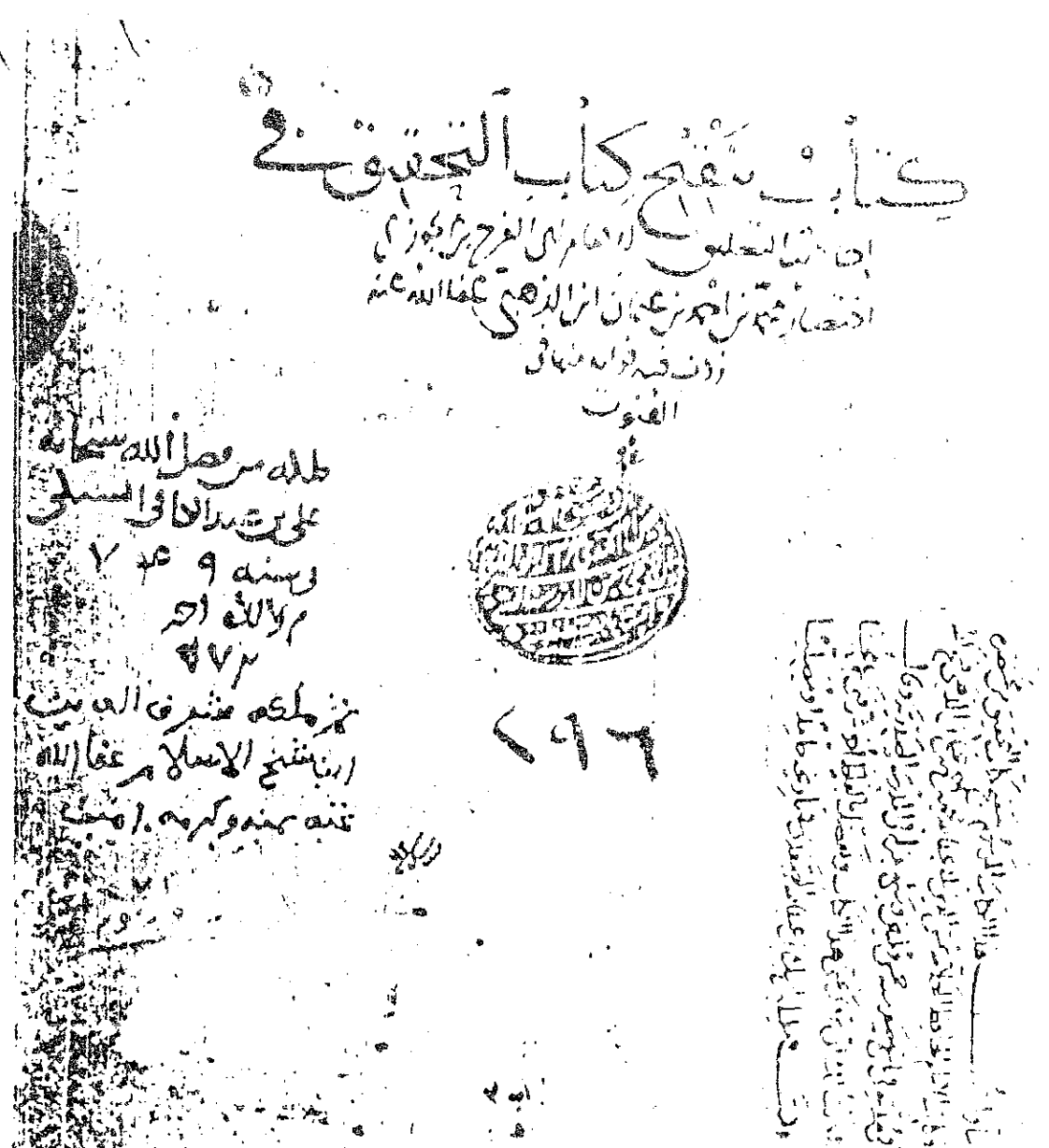

الأولى التنقيح وعليها طرة الكتاب وتوقيع علي بن عبد الكافي السبكي

ـ اللوحة العاشرة من تنقيح التحقيق وعليها استدراكات ـ

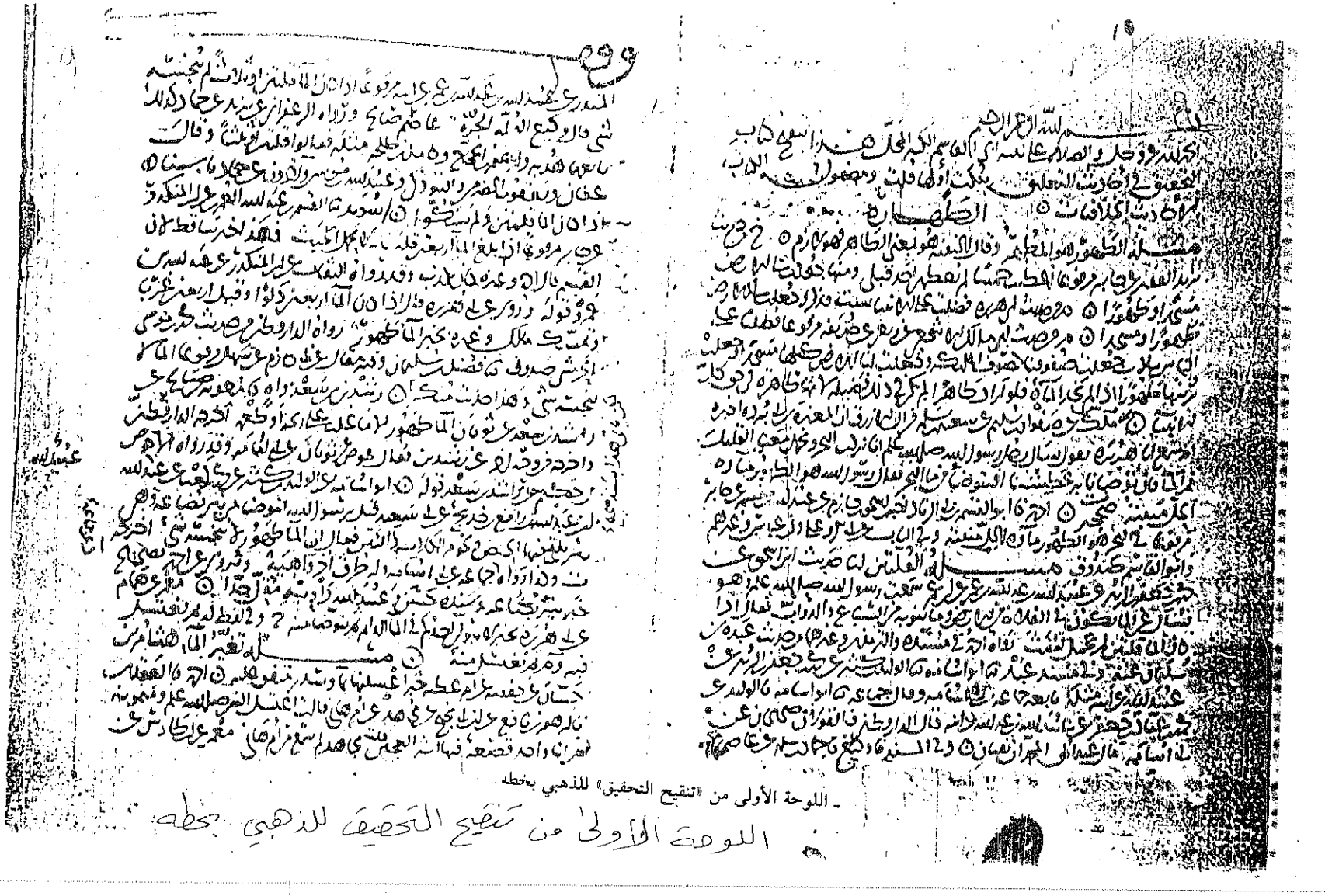

- اللوحة الأولى من «تنقيح التحقيق» للذهبي بخطه.

اللوحة الأولى من تنقيح التحقيق للذهبي بخطه

الجزء الأول من
التحقيق في مسائل الخلاف تأليف الشيخ
الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام
الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي
رحمه الله ورضي عنه وأرضاه
وجعل الجنة مثقلبه ومثواه
من وقف
أمير أمين
بكرية

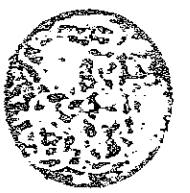

صورة الجزء الأول من «التحقيق» لابن الجوزي نسخة دار الكتب الظاهرية الأهلية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

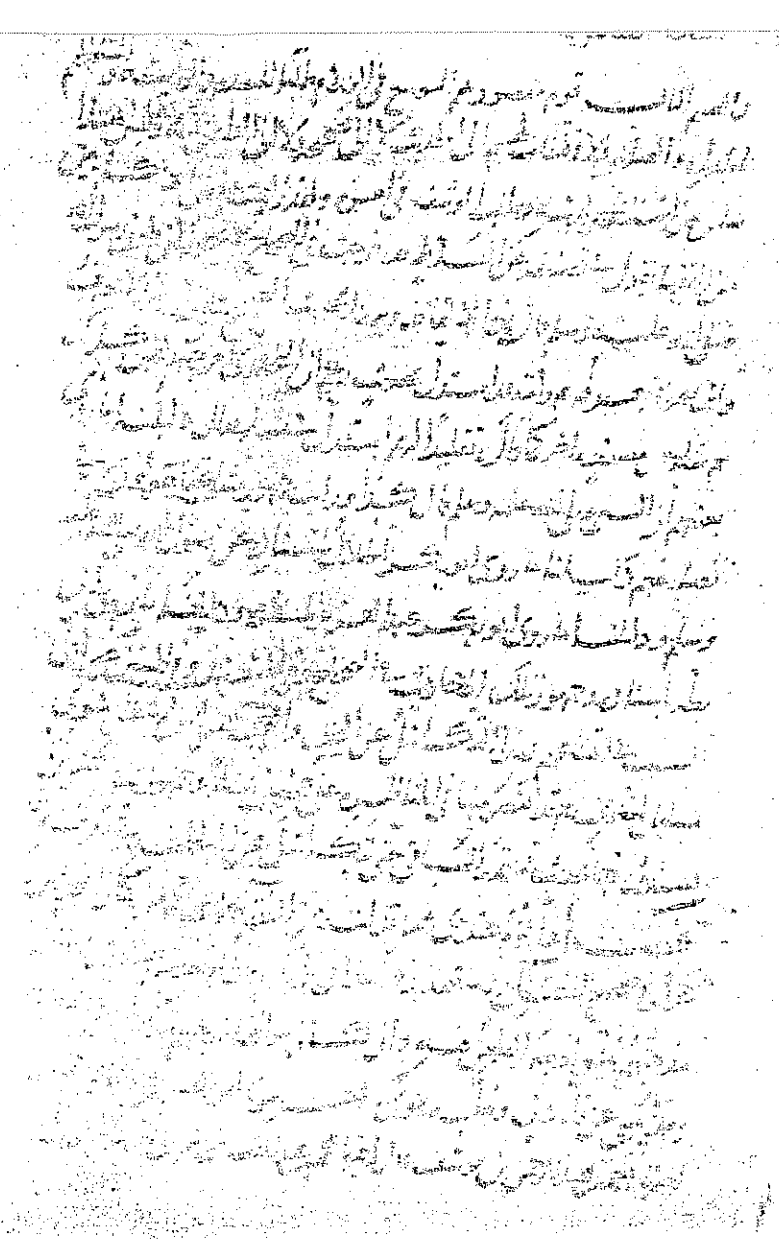

اللوحة الأخيرة من الجزء الأول النسخة الظاهرية

وصف جسد نجدي
المجد جد سيدي محمد
ع آل محمد

الجزء الثالث من كتاب التحقيق

تأليف الامام العلامة الاوحد شيخ الاسلام
ابي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي
رحمه الله تعالى

طرة أول الكتاب من نسخة الظاهرية وعليها تملكات.

BIBLIOTHEQUE NATIONALE
مكتب المخطوطات
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

كتاب البيوع

مسئلة ع ما لم يره المتبايعان من غير صفة لا يصح وعنه لا يصح وهل يثبت فيه خيار الرؤية لم لا على روايتين وبه قال ابو حنيفه اخبرنا عبد الواحد قال انبا الحسن بن علي قال انبا احمد بن جعفر قال ثنا عبد الله بن احمد قال حدثني ابي قال ثنا يحيى بن سعيد قال ثنا عبد الله بن عمر عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر لتفرد باخراجه مسلم قال احمد وثنا ايوب بن عتبة عن يحيى بن ابي كثير عن عطاء عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر قال احمد وثناهم قال ثنا ابن ادريس عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله ياتي الرجل فيسالني البيع ليس عندي افابيعه منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك اجملوا بما اخبرنا ابن عبد الخالق قال انبا عبد الرحمن بن احمد قال ثنا محمد بن عبد الملك قال ثنا علي بن عمر الحافظ قال ثنا ابو بكر احمد ابن خيرزاد القاضي قال ثنا عبد الله بن احمد بن بوني قال ثنا

داهر بن نوح قال ثنا عمر بن ابرهيم بن خالد قال ثنا وهب البكري عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا راه قال عمرو واخبرني فضل بن عياض عن هشام عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال عمرو واخبرني القاسم بن الحكم عن ابي حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال الدارقطني لم يروه هذه الاحاديث غير عمر بن ابرهيم ويقال له الكردي وكان يضع الاحاديث واما يروي هذا من قول ابن سيرين قال الخفاف قال ابو حاتم بن حبان كان عمر الكردي يروي عن الثقات ما لم يحدثوا به لا يجوز الاحتجاج به قال المصنف وقد روي هذا الحديث مرسلا من وجه آخر اخبرنا عبد الخالق قال انبا عبد الرحمن بن احمد قال انبا محمد بن عبد الملك قال ثنا علي بن عمر قال ثنا دعلج قال ثنا محمد بن علي ابن زيد قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا اسماعيل بن عياش عن ابي بكر بن عبد الله بن ابي مريم عن مكحول رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا راه ان شاء اخذه وان شاء تركه هذا مرسل وابن ابي مريم اسمه يكبر

- ختام نسخة الظاهرية وعليها اسم الناسخ.

كتاب التحبير الراجح في تفسير سورة الفاتحة

وهو المجلد الثالث والله الحمد وله المنة وبه المستعان

وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله وصلى الله على

آله وصحبه وسلم

الجائز بتصحيح المحقق

لابن عبد الهادي

تم به

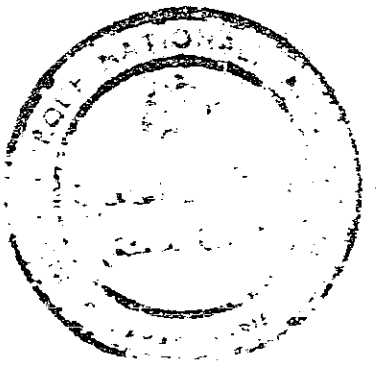

ـ الثاني من تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي «الظاهرية»

كتاب الصيام

مسألة لا يجوز صوم رمضان لا بنية

من الليل وقال ابو حنيفة يجوز بنية قبل الزوال قال ابو داود روى
حدثنا ابو كريب احمد بن محمد بن موسى بن ابى حامد ثنا روح بن الفرج ثنا عبد الله
ابن عباد ثنا المفضل بن فضالة قال حدثنى يحيى بن ايوب عن يحيى بن سعيد عن عمرة
عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر
فلا صيام له قال ابو داود وقد روى هذا كلهم ثقات الحديث الثانى قال ابو داود وحدثنا
ابو بكر النيسابورى ثنا موسى بن عبد الاعلى ثنا ابن وهب ثنا يحيى بن ايوب عن عبد الله
ابن بكر عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن ابيه عن حفصة عن النبى صلى الله عليه
وسلم قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له قال ابو داود هذا الحديث رواه
جماعة موقوفا وانما رفعه عبد الله بن ابى بكر قلت الراوى قد يسند الحديث وقد
يرسله وقد بقى به عبد الله من الثقات الارفاع والرفع زيادة وهى من الثقة مقبولة
قال ابو داود الحديث الاول غريب لا يثبت مرفوعا قال ابو داود وقد رفعه عبد الله بن عباد عن
المفضل بهذا الاسناد وقوله كلهم ثقات فيه نظر فان عبد الله بن عباد غير
مشهور ويحيى بن ايوب ليس بقوى وقد اختلف عليه فيه كما ترى وقال ابن عبد الله
ابن عباد البصرى شيخ ثقة مصرى يقبل الاحاديث روى عن المفضل بن فضالة عن يحيى بن ايوب
عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام
قبل طلوع الفجر فلا صيام له وهذا مقلوب انما هو عن يحيى بن ايوب عن عبد الله بن
ابى بكر عن الزهرى عن سالم عن ابيه عن حفصة فيما يشبه هذا فاما شيخنا الحافظ رحمه الله
فانه قال وقد روى عنه روح بن الفرج ابو الزناع موضوعة قلنا والحديث الثانى حديث حفصة
الصحيح وقد نص على ذلك الخلق من الائمة قال البيهقى وهذا حديث قد اختلف على

عن الزهرى فى اسناده وفى رفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن ابى بكر
امام اسناده ورفعه وهو من الثقات الاثبات قال الدارقطنى رفعه عبد الله بن
ابى بكر وهو من الثقات الرفعا وقال الامام فى المسند حسن بن موسى عن ابن لهيعة
حدثنى عبد الله بن ابى بكر عن ابن شهاب عن سالم عن حفصة عن النبى صلى الله عليه وسلم
انه قال من لم يجمع صيام من الفجر فلا صيام له وقال النسائى فى السنن الكبير وقد روى
هذا الحديث اختلافا كثيرا فلم يختلف فى حفصة فقال خبرنا القاسم بن زكريا بن دينار حدثنا سعيد
ابن شرحبيل ثنا الليث عن يحيى بن ايوب عن عبد الله بن ابى بكر عن سالم عن عبد الله عن
عبد الله بن عمر عن حفصة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام قبل الفجر
فلا صيام له انا شعيب بن الليث بن سعد قال حدثنى ابى عن جدى قال حدثنى يحيى بن
ايوب عن عبد الله وهو ابو بكر عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن حفصة عن النبى صلى الله
عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له اخبرنى محمد بن عبد الله بن عبد
الحكم عن شعيب قال حدثنى يحيى بن ايوب وذكر عن محمد بن عمرو بن حزم وعن غيره قال
من لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وهو ايضا من طريق عبد الله عن حفصة
وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر عن حفصة زوج النبى
صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له واحسب اسمعيل عبد
الاعلى سمعه قال سمعت عبد الله عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن حفصة
انها كانت تقول من لم يجمع الصوم من الليل فلا يصم اخبرنا الربيع بن سليمان
ثنا الشافعى قال اخبرنى موسى بن ابى يونس عن ابن شهاب فيما اخبره حمزة بن عبد الله بن عمر
عن عمر قال قالت حفصة زوج النبى صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يجمع قبل الفجر
وعن ابن عاصم محمد قال انا عبد الله بن شعيب عن شعيب عن الزهرى عن حمزة بن